



جامعة الشورى الإسلامية في أفغانستان

الجمعية التأسيسية

مكتب أفغانستان

المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

( ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١ )



جامعة الشعوب الإسلامية والعربية  
الجمعية التأسيسية  
الإدارة السياسية

المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

( ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١ )

---



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

أخى القارئ العزيز ،

يسرني أن أقدم اليك هذه الدراسة التي أعدتها الإدارة السياسية بجامعة الشعوب الإسلامية والعربية عن المشكلة الأفغانية وتطورها في المراحل الدولية خلال الفترة من ديسمبر ١٩٧٩ إلى سبتمبر ١٩٨١ .

وتشتمل الدراسة على مقدمة توضح الهدف الاساسي للاتحاد السوفييتي وراء غزوته الخادرة لأفغانستان المسلمة ، وهو الوصول الى بحر العرب والمحيط الهندي من أجل السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة والاقتراب من حقول النفط الغنية في الخليج العربي والسعودية . ويعقب هذه المقدمة خلفية تاريخية لتطور العلاقات السوفيتية الافغانية وتغلغل النفوذ السوفييتي الذي أدى الى قيام انقلاب عام ١٩٧٨ ، وما أعقبه من أحداث تبلورت في التدخل العسكري السوفييتي المباشر .

وتتناول الدراسة بعد ذلك رد الفعل العالمي للاحتلال السوفييتي لأفغانستان سواء كان ذلك أمام مجلس الامن الذي عجز عن إصدار قرار باسم بسبب الفيتو الروسي . أو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نارت القضية في دورة طارئة ثم في دورتها الخامسة والثلاثين وأصدرت قرارات تعرب عن الاسف العميق للتدخل المسلح الخارجي وتدعو الى الانسحاب التام وغير المشروط للقوات الغازية ، أو في اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي التي اتخذت في أول الامر قرارا يدين العدوان السوفييتي صراحة ويؤكد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه القضية ثم تراجعته في اجتماعاتها التالية بسبب موقف السدول الموالية للاتحاد السوفييتي فصدرت قراراتها خالية من التدريد أو الادانة أو حتى ذكر اسم المعتدين السوفييت صراحة ، أو في اجتماعات المجموعة الاوربية التي أدانت التدخل السوفييتي وسمحت الى ايجاد حل سلمي يستند الى مبادئ القانون الدولي وتقبله كافة الاطراف ، أو في اجتماعات دول عدم الانحياز التي وقفت فيها السدول المناصرة للاتحاد السوفييتي في وجه أي قرار ينضبط موسكو .



كما تتناول الدراسة المبادرة الأوروبية وموقف الاتحاد السوفييتي منها  
وتسبكه بمقترحات حكومة كابول العميلة ، ثم ضابطه على باكستان لقبول تلك  
المقترحات ، وإعلانه بين وقت وآخر قبيل كل تحرر دولي عن استعمار  
ل سحب قواته بشروط يتم التفاوض بشأنها مع حكومة كابول .

وتناولت كذلك موقف المقاومة الأفغانية الباسلة والشايف المهيطة بها .

وتنتهي الدراسة بتقييم للموقف بعد انقضاء عامين على الاحتلال  
السوفييتي ، انتهى الى الاستنتاج بأن القضاء على هذا الاحتلال يعتمد  
على التغيير الذي يتعين على المقاومة الأفغانية إحداثه في موقف العدو المحتمل  
وأعوانه وعلى التطورات الدولية في أماكن أخرى من العالم .

ولاشك أن هذه الدراسة جهد لا يبيح في توضيح الأبعاد الحقيقية للمشكلة الأفغانية  
وفضح الأطماع السوفيتية في المنطقة والقاء الضوء على كافة الجهود التي بذلت  
لايجاد حل سلمي لها واستعراض الاحتمالات الممكنة للوصول الى الحل المنشود .

خالص الشكر والتقدير للإدارة السياسية - مشرفا وأعضاء - على إسهامها الجاد  
في بعض القضايا الرئيسية التي تواجه العالم الإسلامي ، وبصفة خاصة للدكتور  
شويكار علوان التي تمت بإعداد هذه الدراسة الهامة عن التطورات الأخيرة  
في قضية أفغانستان المجاهدة . وفقنا الله جميعا لكل ما فيه خير لامتنا الإسلامية .

محمد هارون المجددي

الأمين العام المساعد للشؤون الإسلامية  
والمشرف على مكتب أفغانستان

القاهرة / ديسمبر ١٩٨١





## الإدارة السياسية

### محتويات

المشكلة الافغانية وتطورها في المحافظ الدولي

( ١ ديسمبر ١٩٧٩ - ١ سبتمبر ١٩٨١ )

صفحة	الموضوع	مسلسل
١	مقدمة	١
٤	الخلفية التاريخية لتطور العلاقات السوفيتية الافغانية	٢
٦	تغلغل النفوذ السوفييتي في أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨	٣
١٠	رد الفعل العالمي للاحتلال السوفييتي لأفغانستان	٤
١٣	تطورات القضية الافغانية في الفترة من يناير ٨ حتى سبتمبر ٨	٥
١٣	- القضية امام الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة	
١٤	- المؤتمر الاسلامي يبحث القضية في دورة طارئة	
١٥	- لجنة حقوق الانسان الدولية تدعو تصرفات الاتحاد السوفيتي في أفغانستان	
١٦	- دول المجتمع الاوروبي تدعو التدخل السوفيتي وتقتصرح تحييد أفغانستان	
١٨	- اقتراح باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام في باكستان	
١٨	- حكومة كابل تقدم شروطها لحل المشكلة	
٢٠	- مناقشة القضية في الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد .	
٢٢	- اجتماع قمة الهندية ومناورة أخرى للاتحاد السوفييتي	
٢٣	- مناقشة القضية في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة	
٢٥	- القضية الافغانية في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث	
٢٩	- مبادرة دول المجتمع الاوروبي لحل المشكلة	
٣٢	- موقف الاتحاد السوفييتي من المبادرة	
٣٦	- الاتحاد السوفييتي يضغط على باكستان لقبول مقترحات جديدة لحكومة كابل	
٣٨	- موسكو تعلن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان	
٣٩	- موقف باكستان من مقترحات موسكو وكابل	
٤١	الموقف بعد دوالي حامين من الاحتلال	٦
٤٧	احتمالات تسوية أزمة أفغانستان	٧



## المشكلة الأفغانية وتطورها

في المحافل الدولية

( ديسمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨١ )

### مقدمة :

عندما اشتدت مقاومة الشعب الأفغانى للحكومات الموالية للاتحاد السوفياتى ، وعجزت الجماعات الشيوعية عن مقاومة الشعب ، وامتد أثر الثورة الإيرانية الإسلامية الى أفغانستان مما شجع المقاومة الشعبية ، وأثار غضوف السوفيات من تدخل الحكومات الأجنبية ، قامت قوات الاتحاد السوفياتى بغزو أفغانستان عسكريا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ ، الأمر الذى أزعج العالم الغربى حيث أنها المرة الأولى ، بعد الحرب العالمية الثانية - واستقرار الأوضاع الدولية وتعازل حساباتها ، التى تستخدم فيها روسيا قواتها العسكرية سافرة خارج حدود المعسكر الشرقى .

ومن هنا أخرج احتلال الاتحاد السوفياتى لأفغانستان ما يحدث فى ذلك البلد من نطاق المفهوم المعتق عليه ضمنا فى الدوائر الدولية وخاصة فى الغرب من اعتبار ما يحدث فى دول العالم الثالث مسائل محلية لا يجب الزج بها فى إطار الصراع بين الشرق والغرب الى الوقوع فى قلب هذا الصراع . وهكذا دخلت الأزمة الأفغانية طرفا فى عمليات الاستقطاب والتوازن الدولى .

ولقد كانت أفغانستان تعتبر تاريخيا قبل التدخل العسكرى السوفياتى أرضا عازلة بين هذا الأخير وشبه القارة عامة وباكستان على وجه الخصوص ، لهذا فقد اجتاحت موجة من القلق باكستان والغرب ، بل والهند أيضا ، نتيجة لهذا التحول الاستراتيجى الذى بدأته موسكو ، إذ رأى فيه الكثيرون الخطوة الأولى التى سوف يتبناها بالضرورة غزو باكستان للوصول عبر إقليم بالوشتان فى خط مستقيم وقصير لا يزيد عن ٩٠٠ كيلومتر الى مياه بحر العرب والمحيط الهندى ،



مما يضع الجيش السوفييتي في مواقع استراتيجية قوية تجاه الولايات المتحدة والغرب نتيجة اقترابه المباشر من حقول البترول في إيران والخليج العربي والسمودية .

والمعروف أن الوصول إلى المياه الدافئة في الشفور الواقعة على المحيط الهندي هدف روسي قديم ، بينما يمكن اعتبار الوصول إلى منابع البترول في الشرق الأوسط التي يعتمد عليها العالم الحر وخاصة في أوروبا الغربية واليابان هدفاً استراتيجياً هاماً في حسابات الاتحاد السوفييتي في العصر الحديث . فحتى لو جاز اعتبار الصراعات التي تقوم في العالم الثالث أصلاً صراعات محلية ، فإنها تسبب بالضرورة مصالح القوى الخارجية ، ومن ثم يجب النظر إليها في ضوء الصراع القائم بين الشرق والغرب .

والسؤال المطروح هو : لماذا اختار الاتحاد السوفييتي ذلك الوقت بالذات ليقوم باحتلال أفغانستان عسكرياً ؟ ولقد بحث معهد الدراسات الاستراتيجية الدولي هذا الموضوع المعقد في دراسة أصدرها في ١٨ يونيو الماضي جاء فيها أن من بين أسباب الاحتلال قلق الاتحاد السوفييتي تجاه الموقف على الحدود ، وازدياد المعارضة الداخلية للنظام القائم في أفغانستان الذي ساندته الاتحاد السوفييتي اقتصادياً وعسكرياً وأيدولوجياً ، وكذلك الخوف من أن تمتد فلالاقل إيران إلى داخل أفغانستان .

وكان الاتحاد السوفييتي قد وصل إلى الاعتقاد بأن أفغانستان قد باتت واقعة في منطقة نفوذه ، وأن الغرب بدأ مستعداً لتحمل هذا الوضع وإن لم يقبله . وتضيف الدراسة أنه من بين الأسباب التي أدت إلى احتلال السوفييت لأفغانستان موقف الدولتين العظميين من سياسة الوفاق . إذ يبدو أن الدولتين العظميين كانتا قد وصلتا إلى قناعة بأن الوفاق لم يعد يعني الكثير بالنسبة لهما . ولا شك



أن هذا الشعور كان واضحاً في الولايات المتحدة ، ولا بد أنه وجد صدى له في الاتحاد السوفييتي ، والا لما أقدم على احتلال أفغانستان . وعلى أية حال فإن غزو أفغانستان يعني أن عهد الوفاق الذي بدأ منذ عشرة أعوام قد وصل إلى نهايته ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن سقوط الشاه وعدم ولاء النظام القائم في إيران للغرب اليوم يعني عدم إمكان اعتماد الغرب على دول المنطقة لحماية مصالحه ، مما يتطلب تدخله المباشر في هذا الجزء من العالم لتأمين هذه المصالح وما يترتب على ذلك من احتمال وقوع المواجهة بين الشرق والغرب . ومن ناحية أخرى قد يكون الاتحاد السوفييتي قد اختار هذا الوقت بالذات لانشغال الولايات المتحدة بانتخابات الرئاسة ، ولعلمه أن دول أوروبا الغربية الحريصة على الإبقاء على سياسة الوفاق ، والمنتبهة خطأ مستقلاً عن الولايات المتحدة لن تفعل ما من شأنه المجازفة بسياسة الوفاق والعودة إلى الحرب الباردة ، حرصاً على مصالحها مع الاتحاد السوفييتي ، ومراعاة لما يفرغه القرب الجغرافي منه من حذر .

لكل هذه الاعتبارات ، ولكي يتسنى لنا استخلاص مضمون تطورات القضية الأفغانية في المحافل الدولية ، وأثر ذلك على احتمالات إيجاد تسوية للمشكلة يتمين البدء بمرض سريع لجذور القضية .





### الخلفية التاريخية لتطور العلاقات السوفيتية الأفغانية

فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت أفغانستان واقعة بين الاحتلال البريطانى ، والامبراطورية القيصريّة . وفى عام ١٨٧٣ وقع بين هاتين الدولتين العظيمين الاتفاق المصروف باسم " اتفاق كلاريندون - غورشيكوف " الذى رضيت روسيا بمقتضاه اعتبار أفغانستان خارج دائرة نفوذها . وبعد عدة منازعات رسمت أفغانستان وروسيا حدودهما خلال عام ١٨٩٥-١٨٩٦ .

ولقد أدت المنافسة بين روسيا وبريطانيا للسيطرة على أواسط آسيا ، ورغبة بريطانيا فى تأمين حدود الهند الشمالية الى الحروب الأفغانية بين بريطانيا و الشعب الأفغانى ، التى حاولت فيها بريطانيا من موقعها فى الهند فرض سيطرتها على البلاد ومقاومة النفوذ الروسى . وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تتمكن من احتلال أفغانستان ، الا أن الحروب الأفغانية انتهت بتنصيب عبد الرحمن خان الموالى للإنجليز أميرا على البلاد . وفى عام ١٩٠٧ وقعت بريطانيا وروسيا اتفاقا يضمن استقلال أفغانستان ، وان دخلت الأخيرة فى منطقة النفوذ البريطانى ، الأمر الذى كافعه الشعب الأفغانى ببسالة وتضحية .

وفى عام ١٩١٩ نشبت حرب أفغانية ثالثة بين بريطانيا وأفغانستان نتج عنها استقلال البلاد . وتخيرت أفغانستان فى عهد أمان الله خان من إمارة الى مملكة ، وسويت مشاكل الحدود الطفيفة الباقية بين روسيا وأفغانستان فوس اتفاقية عام ١٩٢١ . بعد ذلك وقفت أفغانستان الحريضة على استقلالها موقفا حذرا فى الشؤون الخارجية . وخلال معظم السنوات الأولى من القرن العشرين ، كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأفغانستان ودية ، ولكن غير وثيقة ، الا أنه بعد أن تولى محمد ظاهر شاه الحكم عام ١٩٣٣ بدأ التعاون مع الاتحاد السوفيتى يزداد ، كما بدأت تظهر فى البلاد الأحزاب اليسارية .



وبعد الحرب العالمية الثانية ، وخصوصا بعد تقسيم الهند ، لجأت حكومة أفغانستان الى الاتحاد السوفييتى لمساعدتها فى المجال العسكرى وفى مجال التنمية الاقتصادية ، وذلك بعد أن فشلت فى الحصول على مساعدات عسكرية من الغرب بالحجم الذى يتناسب مع احتياجاتها ومتطلبات دفاعها . فقد خشيت - آنئذ - الولايات المتحدة بنوع خاص من أن تستخدم أفغانستان تلك المعدات لملاحقة مطالبها فى بشتونستان ، وهى منطقة فى باكستان تطالب بها أفغانستان منذ أسد بعيد .

ولما كانت أفغانستان تعتبر من المناطق الحيوية جدا بالنسبة للاتحاد السوفييتى ، نظرا لموقعها الاستراتيجى ، وامكان استعمالها كقاعدة انطلاق للوصول الى المحيط الهندى ومنطقة الخليج كما سبق القول ، حرصت روسيا على التسلل الى هذا البلد المجاور من خلال التأثير على عناصر معينة فى المجتمع الأفغانى ، متغفية تحت ستار المعونات العسكرية والثقافية ، ومستعينة فى تحقيق أغراضها ببعض أبناء الجمهوريات السوفيتية المجاورة ممن يتقنون التحدث باللغات الأفغانية .

ولقد اتخذ هذا التسلل صورا مختلفة حتى عام ١٩٧٨ ، ففى يولييه ١٩٥٠ وقعت أفغانستان والاتحاد السوفييتى اتفاقية تجارية ، ومع الوقت ، أصبحت أفغانستان أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفييتى للحصول على سلع كثيرة كانت قبل ذلك تشتريها من مصادر أخرى .

وتولى بعد ذلك الاتحاد السوفييتى التنقيب عن النفط فى شمال أفغانستان بصورة تدريجية ، وفى عام ١٩٥٦ وقعت أفغانستان اتفاقا مع الاتحاد السوفييتى لشراء كمية كبيرة من المعدات العسكرية من الكتلة الشرقية ، وبدأ السوفييت فى مساعدة الافغان على بناء وتوسيع منشآتهم العسكرية وتدريب أفراد القوات



المسلحة الافغانية . وهكذا ازداد اعتماد أفغانستان على الاتحاد السوفيتي في المجالات الحيوية عبر السنين . بحلول عام ١٩٧٨ كان مجموع المساعدات والقروض السوفيتية لأفغانستان قد بلغ حوالي ١٣٠٠ مليون دولار ، وأصبح الاتحاد السوفيتي متصلا اتصالا وثيقا بموارد أفغانستان الطبيعية . ولكن أفغانستان استمرت أيضا في تلقي مساعدات من دول عديدة أخرى في مجال التنمية ، حتى بعد سقوط الملكية عندما أطاح محمد داود بحكم ابن عمه ظاهر شاه في شهر يوليو ١٩٧٣ . وقد ساعد ذلك أفغانستان على الحفاظ على كيانها كدولة غير منحازة ، ذات ثقافة اسلامية تقليدية .

#### تغلغل النفوذ السوفيتي في أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨

كان الشيوعيون قد استطاعوا خلال حكم الرئيس محمد داود خان استكمال تنظيم أفراد جماعاتهم وتدريبهم بمساعدة الاتحاد السوفيتي الذي كان يزودهم بالسلاح حتى تمكنوا في النهاية من القيام بالانقلاب الدموي الذي راح ضحيته الرئيس محمد داود خان وأفراد أسرته يوم ٢٧ / ٤ / ١٩٧٨ . وقد قاموا بالانقلاب جماعتان سياسيتان ماركسيتان ، هما جماعة " خلق " أو الجماهير بقيادة نور الدين تراقي وحفيظ الله أمين ، وجماعة " بارتشام " أو الرابضة بقيادة بابراك كارمل .

وليس هناك أدلة واضحة على أن الاتحاد السوفيتي قد دبر ذلك الانقلاب وان كان لابد قد أخطر به قبل وقوعه .

وعلى الرغم من أن أفغانستان في عهد حكومة داود كانت دولة اسلامية غير منحازة ، إلا أن النظامين اللذين أعقبا تلك الحكومة اتبعتا سياسات دولية يتعذر تمييزها عن سياسات الاتحاد السوفيتي .



ولقد أخذ الشعب الأفغانى ينظر الى هذه الأنظمة على أنها أنظـمة معادية للإسلام وخاضعة للسيطرة السوفيتية ، وأدى اصطدام النظام الماركسى الدخيل بـقيم المجتمع الإسلامية الى ردود فعل عنيفة من جانب الغالبية العظمى للشعب الأفغانى ، قوبلت باجـراءات قمع واهادة جماعية مارستها الحكومة بدعم من الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت ، ولكن تلك الاجراءات رغم قسوتها لم تهرب الشعب المكافح المحافظ على دينه ومبادئه ووطنيته .

وخلال عام ١٩٧٨ وقع نظام تراقى اتفاقيات متعددة مع دول أوروبا الشرقية ، وعدد اضعيلا من الاتفاقيات مع الحكومات الغربية ، مشيرا بذلك الى عزمه على الاتجاه نحو علاقة أوثق مع الاتحاد السوفيتى .

وانهار ائتلاف جماعتى خلق وبارتشم بعد تسلمهما الحكم بوقت قصير ، واستبعد الخلقون الشخصيات البرتشمية البارزة من الحكم بتعيينها فى مناصب دبلوماسية . وكان بـابراك كارمل من بين الذين تفاهم النظام الى احدى دول أوروبا الشرقية حيث عين سفيراً فى براغ . وفى وقت لاحق طرد الخلقيون جميع البرتشميين تقريبا من المناصب الحكومية ، وجرد بـابراك كارمل من جنسيته ، وطالب منه العودة للمحاكمة ، ولكنه غشى ان عاد أن يخدم .

وفى أواخر عام ١٩٧٨ اشتدت معارضة الشعب الأفغانى لحكومة خلق وتشكلت جماعات المقاومة فى سائر أنحاء البلاد ، وعلنت الجهاد المقدس ضد النظام الماركسى والمتسللين السوفيت .

واستطاع المجاهدون وقد انضم اليهم الالاف من أفراد الجيش الافغانى بأسلحتهم تحرير مساحات كبيرة من الأراضى ، رغم استعانة النظام الماركسى فى كابل بالمستشارين والخبراء العسكريين السوفيت .





وفي شهر أغسطس من صيف عام ١٩٧٩ اشتدت المقاومة ، وأدت حركسة عصيان عسكرية ضد حكومة تراقى الى زيادة حادة فى التفلخل السوفييتى فى البلاد ، حتى بلغ عدد المستشارين والجنود المقاتلين السوفييت فى نهاية سبتمبر عام ١٩٧٩ أكثر من ٣٠٠٠ شخص ، بينما أعلنت منظمة المفوالدولية أن حكومة تراقى زجت بأكثر من ٤٠٠٠ شخص فى السجون خلال الشهر الأولى من تسلمها الحكم ، وذكر مراقبون دوليون آخرون أن عدد المعتجزين فى سجن بول أى تشاركى فى كابول قد بلغ ٢٠٠٠ سجين .

وأمام عجز تراقى عن القضاء على المقاومة ، قاد رئيس الوزراء حفيز الله أمين بمساندة السوفييت انقلابا دمويا ضد تراقى قتل فيه الأغيرأثناء تهادل اطلاق النار فى قصر الشعب . وأعلنت استقالة تراقى لأسباب صحية وتعيين أمين رئيسا فى ١٦ سبتمبر ، ولم تعلن الوفاة الا بعد أيام .

ولم يؤد هذا الانقلاب الا الى مزيد من اراقة الدماء واشتدت حمدة المقاومة وازدادت انتشارا فى كافة أنحاء البلاد . وبدأت حملة اغتيلات ضد النظام وضد السوفييت واستمر وضع الحكومة فى تدور .

وأمام عجز حفيز الله أمين بدوره عن مواجهة الثورة الشعبية المتأججة فى البلاد ، قام الاتحاد السوفييتى يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ بفزوه السافر لأفغانستان الذى استغدمت فيه أحداث الأسلحة . وقتل حفيز الله أمين وعدد من معاونيه وجرد الجنود والمستشارون السوفييت بعض وحدات الجيش الأفغانى من السلاح .

وأعلن أن بابرارك كارمل زعيم جناح بارتشام قد انتخب رئيسا جديدا لأفغانستان ، وكان الروس قد نقلوه جوا من منفاه فى أوروبا الشرقية الى أفغانستان بعد الا انقلاب الذى أطاح بحفيز الله أمين . وأعلن بابرارك كارمسل أنه قد طلب مساعدة الروس لوضع حد للاضطرابات الناجمة عما سماه تدخل القوى الامبريالية فى شئون أفغانستان مدعيا أن حفيز الله أمين قد قتل



لأنه كان عميلاً للخبايا الأمريكية ، ولقتله العديد من المواطنين . وعند ما سئل لماذا لم يتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد هذا التدخل كان رده أنه سيسكن الطمحين أن يأتوا المرء عند الخطر إلى جيرانه وأصدقائه !

وبعد الضو السوفييتي تدفق الآلاف من المدنيين السوفييت إلى البلاد ليسيطروا على جميع جوانب الحياة الاقتصادية في ظل وجود عسكري سوفييتي قوي . وقد بلغ عدد القوات السوفيتية في أفغانستان حتى كتابة هذه السطور ما يقرب من مائة وعشرة آلاف جندي . وتصدت المقاومة الشعبية للقوات الغازية التمسح حاولت تنظيم الثورة باتحاد أساليب البطش والارهاب كهدم القرى وقتل الآلاف ، واستعمال الأسلحة الفتاكة والغازات السامة ، دون جدوى ، واشتد الجهاديون وتدفع اللاجئين إلى باكستان .

---



رد الفعل العالمي للاحتلال السوفييتي لأفغانستان  
وعجز مجلس الأمن الدولي عن ادانة الاحتلال

قوبل العدوان السوفييتي الصارخ على أفغانستان بادانة صريحة من قبل الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ، فباستثناء عدد ضئيل من الدول المنحازة الى الاتحاد السوفييتي انتقد المجتمع الدولي بأكمله تقريبا الغزو السوفييتي لأفغانستان الذي وصف بأنه غرق فاضح لمبادئ أساسية في القانون الدولي ، لا يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لا سيما أن المعتدي هو دولة كبرى تحترق في مقدمة الدول المسؤولة عن الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام في العالم .

مجلس الأمن يمجز عن ادانة الغزو السوفييتي :

ولقد كان من الطبيعي أن تعرض قضية لها مثل هذه الخطورة على السلام على مجلس الأمن ، لمنع تدوير الموقف ، ومن ثم بدأت مجموعة الدول الإسلامية والدول غير المنحازة فوراً في اجراء الاتصالات اللازمة لاثارة المشكلة في الامم المتحدة . وأسفرت هذه الاتصالات عن عقد جلسة خاصة لمجلس الامن في أوائل يناير لمناقشة القضية . وفي ٧ يناير قدم الى المجلس مشروع قرار يؤكد استقلال وسيادة كل دولة كمبدأ اساس من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويشجب بشدة التدخل المسلح في أفغانستان ، يؤكد وجوب احترام سيادتها واستقلالها ، كما يدعو في الفقرة العاملة الرابعة الى " الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الاجنبية من أفغانستان ليتمكن شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به واختيار أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو متحرر من التدخل أو الاكراه او التقييدات الخارجية من أي نوع كان " . (١)

(١) ملحق / ١ - مشروع القرار المقدم الى مجلس الأمن في ٧ يناير ١٩٨٠ .



ولكن بالرغم من الادانة شبه الجماعية للتدخل السوفييتي ، استعمل الأخير حق النقض ( الفيتو ) فتمطل التصويت ، وانتهت جلسة مجلس الأمن يوم ١٠ / ١ / ٨٠ بتوجيه طلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعقد دورة استثنائية لبحث مشكلة أفغانستان . (٢)

ولم يستطع الفيتو السوفييتي اسكات المعارضة الدولية العنيفة للغزو السوفييتي لأفغانستان ، وواصلت أسرة المجتمع الدولي التعبير عن سخطها سواء بالعمل الانفرادي ، أو بالعمل الجماعي في المحافل الدولية والاقليمية والشعبية ، ففي نفس الوقت الذي وضع فيه عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار ضد الاحتلال السوفييتي لهذا البلد الاسلامي ، اعلنت الدول العربية المعتدلة ادانتها للاحتلال ، كما ادانه أيضا العراق ، وهو عضو بارز في مجموعة دول الرفض .

وفي ٢٠ يناير ١٩٨٠ الرئيس كارتر المجتمع الدولي الى النظر في نقل أو تأجيل او الغاء دورة الألعاب الاولمبية الصيفية ، التي كانت ستعقد في موسكو ، اذا لم يتم سحب القوات السوفيتية كليا من أفغانستان في غضون شهر من تاريخه . وقد أيدت الحكومة البريطانية والبرلمان بقوة دعوة الولايات المتحدة لمقاطعة دورة الألعاب الاولمبية تلك ، كما اعلنت عدة دول عزمها على مقاطعتها عند انتهائها المدة التي حددتها الرئيس كارتر ، دون أن يسحب الاتحاد السوفييتي قواته من أفغانستان .

كذلك اتخذت دول متعددة من دول العالم الجرا إجراءات اقتصادية منفردة ضد الاتحاد السوفييتي ، فقررت الحكومة الامريكية الحد من بيع الحبوب

---

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٢ ( ١٩٨٠ ) المؤرخ ٩ يناير ١٩٨٠ .





التي ، وتخفيض نقل التكنولوجيا التي يحتاجها بشدة . كما أعلنت المملكة المتحدة تخفيضاً في إعانات التصدير إلى الاتحاد السوفييتي ، وفرضت استراليا ونيوزيلنده عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفييتي وخفضت اتصالاتها معه . ونسدت حكومة اليابان علناً بالفزو السوفييتي وألغت مساعدتها لأفغانستان . وقد نسدت دول أمريكا اللاتينية جميعها بالأعمال السوفيتية ، باستثناء كوبا ونيكاراجوا وجيرانها وعلى الرغم من امتناع حكومة الهند عن التنديد علناً بالاتحاد السوفييتي أعرب المسؤولون فيها عن قلقهم من أن تؤدي الأزمة الأفغانية إلى تهديد استقرار المنطقة وحشوا على انسحاب القوات العسكرية السوفيتية في أفغانستان . هذا ولم يخل حتى العالم الشيوعي من أصوات تعترض على التصرفات السوفيتية . فعلاوة على الصين والبنان المعروفتين بمناوئتهما للاتحاد السوفييتي ، انتقدت كل من رومانيا وبوغوسلافيا التدخل السوفييتي في أفغانستان ، كما أعربت كوريا الشمالية عن قلقها بشأن هذا التدخل ورفضت وفدها في مؤتمر للبرلمانيين من ١٢ دولة شيوعية عقد في فبراير ١٩٨٠ تأييد قرار يعرب عن التضامن مع نظام بابرار كارمل . (٣)

وعلى الصعيد الشعبي ، أنشأت جامعة الشعوب الإسلامية والعربية مكتباً لشؤون أفغانستان وعقدت اجتماعاً استثنائياً في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الأفغاني حضره قادة الجهاد الأفغاني الذين حضروا إلى القاهرة بدعوة من أمين عام الجامعة ، كما اتخذت جمعياتها التأسيسية عدة قرارات بشأن القضية الأفغانية تهدف إلى تأمين تضامن الشعوب العربية والإسلامية مع شعب أفغانستان المجاهد وتقديم العون له في كفاحه ضد الاستعمار السوفييتي وتركيز الجهود للعمل على إزاحة الفزو السوفييتي من أفغانستان في المحافل الدولية والإقليمية والوطنية والمنظمات المعنية بحفظ السلام وحقوق الإنسان .

---

(٣) وكالة الاتصال الدولي للولايات المتحدة الأمريكية ، المغزى العالمي لاحتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان ( بدون تاريخ ) ، ص ٥٠ .



كما اجتمعت محكمة الشعوب الدائمة في ستوكهولم في الفترة من ١-٣ مايو ١٩٨١ لبحث موضوع التدخل السوفييتي في أفغانستان ، وبعد أن استمعت إلى آراء وشهادات العديد من رجال القانون والعلماء والصحفيين العالميين أصدرت حكمها بأن وجود القوات السوفيتية في أفغانستان يخالف مبادئ القانون الدولي ، كما يعتبر عدوانا يحرمه ميثاق الأمم المتحدة وينطبق عليه تحريف الحرب العدوانية في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ ( ٣٠ د ) ورقم ٢٦٢٣ ( ٢٥ د ) . كما أدانت المحكمة الاتحاد السوفييتي لانتهاكه حقوق الشعب الافغاني في تقرير مصيره طبقا للبند الخاص من الاعلان العالمي لحقوق الانسان . (٤)

وقد انعكس هذا الضغط والقلق العالميان في القرارات التي اتخذتها المنظمات الدولية بصدور القضية وفي الحلول والمبادرات التي تقدمت بها بعض الدول منفردة أو عن طريق المنظمات الاقليمية التي تنتمي اليها . ومن الطبيعي أن تكون تلك القرارات والمبادرات نتيجة لتفاعل آراء الاطراف المعنية مع تطورات الموقف في أفغانستان والمتغيرات الدولية التي حدثت منذ الغزو السوفييتي . لذا رأينا أن نتناول في الصفحات التالية تطورات القضية على الصعيد الدولي حسب الترتيب الزمني قبل أن نوجز مواقف الأطراف المعنية .

تطورات القضية الأفغانية في الفترة من يناير ١٩٨٠ حتى سبتمبر ١٩٨١

#### القضية أمام الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة :

اثر انتهاج جلسة مجلس الامن السابق الاشارة اليها ، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الطارئة ، وبعد بحث الموضوع أصدرت بياناً يوم ١٤/١/١٩٨٠ بأغلبية ١٠٤ صوتاً ضد ١٨ وامتناع ١٨ عن التصويت قراراً أعربت فيه عن قلقها العميق للتطورات الأخيرة في أفغانستان ولتدفق اللاجئين منها ،



وللتصعيد الخطير في الموقف المتوتر هناك ، والتنافس المتزايد الذي يعود بالضرر على مصالح الدول ، وخاصة دول عدم الانحياز .

ولقد أعربت الجمعية العامة عن أسفها الشديد للتدخل المسلح الأجنبي في أفغانستان وناشدت كافة الدول احترام السيادة والسلامة الإقليمية ، والاستقلال السياسي والوضع غير المنحاز لأفغانستان حتى يتمكن شعبها من تقرير شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسية والاجتماعية دون أي تدخل أو قسراً أو قمع من أي نوع كما ناشدت الجمعية في ذات القرار كافة الدول والمنظمات الدولية تقديم المساعدة للاجئين الأفغان بالتعاون مع المفوض العام للاجئين بالأمم المتحدة ، ودعت كافة الأطراف المعنية إلى العمل من أجل تحقيق الظروف اللازمة لعودتهم طوعاً أو سراً . وأخيراً دعت الجمعية العامة مجلس الأمن للنظر في الطرق والوسائل التي يمكن أن تساعد في تنفيذ القرار . (٥)

وجدير بالذكر أن ٥٦ دولة من بين دول عدم الانحياز قد صوتت مع قرار الجمعية العامة مقابل ٩ أصوات ، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بالرغم من أن القرار جاء خلواً من أي إدانة أو شجب أو تنديد بالاتحاد السوفييتي أو الإشارة له بالاسم ، إلا أن ست دول عربية لم تصوت لصالح القرار رغم لهجته الهادئة . فقد كانت اليمن الديمقراطية من بين الدول التي عارضت القرار . وكانت كل من الجزائر وسوريا واليمن الشمالية من بين الدول التي امتنعت عن التصويت ، بينما تغيب كل من السودان وليبيا عن الاجتماع الذي جرى فيه التصويت على القرار .

#### المؤتمر الاسلامي يبحث القضية في دورة ثالثة :

عقد المؤتمر الاسلامي دورة ثالثة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يناير ١٩٨٠ في اسلام آباد اشتركت فيها ٣٦ دولة اسلامية لمناقشة قضيتي أفغانستان

(٥) ملحق ٢ - قرار الجمعية العامة د . أ . ط - ١/٦



وأصدر بشأنها قراراً في ٢٩ يناير يحرب فيه من قلق الدول الإسلامية لتدخل الاتحاد السوفيتي وعدوانه على الشعب الأفغاني ، ويدعو كافة الشعوب والحكومات الى مواصلة ادانة هذا المدوان بوصفه عدواناً على حقوق الانسان وانتهكا لحرية الشعوب لا يمكن تجاهله ، ويطالب بالانسحاب من أفغانستان ويقرر تمليق عضوية أفغانستان في منظمة المؤتمر الاسلامي ويدعو الدول الاعضاء الى قطع العلاقات الدبلوماسية معها حتى يتم الانسحاب الكامل للقوات السوفيتية من الاراضي الافغانية . كما أوصى المؤتمر جميع الدول والشعوب بتأييد الشعب الافغاني والتضامن معه في نضاله الحاد لحماية عقيدته واستقلاله الوطني ، ولا سترداد حقه في تقرير مصيره ، وموازرة اللاجئين الافغان وتأييد الدول المجاورة لأفغانستان ، وبالإضافة الى ذلك ، اقترح المؤتمر أن تعيد الدول الاعضاء النظر في الاشتراك في دائرة الألعاب الاولمبية في موسكو اذا لم يسحب السوفييت قواتهم من أفغانستان . (٦)

#### لجنة حقوق الانسان الدولية تدين تصرفات الاتحاد السوفيتي في أفغانستان :

كذلك بحثت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في اجتماعها السنوي قضية أفغانستان واتخذت بشأنها قراراً في ١٤ فبراير ١٩٨٠ يدان المدوان العسكري السوفيتي ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع الجنود السوفييت المراهطين فوق الاراضي الأفغانية . وعلى الرغم من أن مندوب الاتحاد السوفيتي في اللجنة قد أعلن أن القرار غير قانوني وغير ملزم لدولته ،

---

(٦) ملحق ٣ / نص القرار الاجماعي الذي اتخذته المؤتمر في اسلام آباد - يناير





وأنه سوف يزيد من حدة التوتر في آسيا ، فقد صوت مع القرار ٢٧ من أعضاء اللجنة الـ ٣٤ بينما صوت ضده ٨ دول فقط وامتنع عن التصويت ست دول كانت الهند من بينها .

وقد دعا قرار لجنة حقوق الانسان الدول الاعضاء لمساعدة الثوار في كفاحهم ضد النظام القائم في كابول . (٧)

ووصفت يوغوسلافيا والهند اللتان امتنعتا عن التصويت القرار بأنه منحاز الى جانب واحد وأن من شأنه أن يشمل الخلاف بدلا من تقديم حل بناء له ، بينما أوضحت بريطانيا انها صوتت مع القرار لانه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يستخدم الاتحاد السوفييتي اعدادا كبيرة من الجنود لاحتلال بلد مجاور خارج القارة الأوروبية . (٨)

دول المجتمع الأوروبي تدعو التدخل السوفييتي وتقتح تحييد أفغانستان :

كانت دول المجتمع الأوروبي التسع قد ادانت في عدد من المناسبات الاحتلال السوفييتي لافغانستان . فقد اصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة في ١٥ يناير ١٩٨٠ تصريحاً ادانوا فيه التدخل السوفييتي في ذلك البلد المسلم ووصفوه بأنه " تدخل صارخ في الشؤون الداخلية لبلد غير منحاز ينتمي الى العالم الاسلامي " . (٩) كما اتخذ البرلمان الأوروبي في ستراسبورج قراراً مماثلاً في ١٦ يناير ١٩٨٠ . كذلك صدر بيان عن المجموعة الأوروبية ورابطة

(٧) ملحق / ٤ نص قرار لجنة حقوق الانسان .

(٨) ص ١٥٤٠٧ The Asian Recorder, 1980-1981.

(٩) ملحق / ٥ - تصريح وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي بتاريخ ١٥ يناير ١٩٨٠ .



جنوب شرقي آسيا يوم ٨ مارس في كوالا لامبور بشجب التدخل السوفييتي في أفغانستان ويدعو الى انسحاب كافة القوى الأجنبية من هذا البلد . (١٠)

الا أن المجموعة الأوروبية لم تثقف عند مد الادانة ، بل حاولت ايجساد الحلول المناسبة لهذه المشكلة الخطيرة . ففي ١٩ فبراير ١٩٨٠ ، وافقت دول السوق الأوروبية المشتركة ابان اجتماع للتعاون الاقتصادي عقد في روما على الاقتراح المقدم من لورد كارينجتون للحمل على جعل أفغانستان دولة محايدة خارج نطاق صراعات القوى العظمى .

وأشار لورد كارينجتون في مؤتمر صحفي الى السوابق التاريخية لحبيس أفغانستان ، اذ عقد في القرن الماضي - بعد الحرب الافغانية - اتفاق بين روسيا وبريطانيا باعتبارها حاكمة للهند تعهد فيها الطرفان بعدم احتلال أفغانستان ، واستمر العمل بذلك الاتفاق حتى حصول الهند وباكستان على استقلالهما عام ١٩٤٧ .

ولقد أصدر وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة بياناً حول الموضوع اعربوا فيه عن عزمهم على مواجهة المشكلة بحزم أكثر من ذي قبل ، والعمل على تنسيق مواقفهم مع مواقف حلفائهم وأصدائهم من الذين يهمهم الاستقرار في المنطقة .

وكان من رأي المجموعة الاقتصادية الأوروبية أنه يمكن لمبادرتهم هذه أن تشكل حلاً بناءً للمشكلة يتفق مع قرار الجمعية العامة ويقبله السوفييت بمسند أن

---

(١٠) ملحق / ٦ - مقتطفات من البيان المشترك للمجتمع الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا حول قضايا سياسية - بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠ .



وضح لهم انهم قد أخطأوا تقدير رن فضل العالم لتدخلهم العسكري في أفغانستان كما يحمون أيضا على تأييد العالم الاسلامي ومجموعة دول عدم الانحياز . وطبيعى أن الأمل في قبول الاتحاد السوفييتي لهذا الاقتراح كان مبنيا على فرضية أن الأخير كان سوف يرى فيه مخرجا له من مأزقه يتيح له الانسحاب بكرامة والظهور بمظهر الدولة العظمى التي اضطرت اضطرابا لاحتلال دولة صغيرة مجاورة لحماية امنها ضد " التهديدات الخارجية " .

#### اقتراح باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام في باكستان :

اقترحت باكستان وضع قوات دولية لحفظ السلام في باكستان ، فقد دعا محمد ضياء الحق ، رئيس باكستان في السابع من شهر مارس عام ١٩٨٠ فسعى خطاب ألقاه في مؤتمر محلي الى وضع قوات دولية تشترك فيها بعض الدول الاسلامية والدول غير المنحازة والامم المتحدة ، وذلك لضمان عدم تدخل أى جهة كانت في شئون أفغانستان الداخلية . وأعلن ضياء الحق عن استعداد حكومته لدعوة لجنة دولية في أى وقت للتحقيق في معسكرات اللاجئين للتأكد من عدم صدق دعوى أن باكستان تدرب اللاجئين تدريبا عسكريا للحرب في أفغانستان .

وقبل ذلك كان أغا شاهی - وزير خارجية باكستان - قد صرح بأن بلاده على استعداد للاشتراك في أية عملية ثنائية أو دولية تستهدف الوصول الى ضمان الدولتين العظميين لاستقلال وحياد وعدم انحياز أفغانستان بعد انسحاب القوات السوفيتية .

#### حكومة كابول تقسّم شروطها لحل المشكلة :

بعد أن وضح مدى استنكار العالم للتدخل السوفييتي المسلح في أفغانستان في الشهور الأولى من الاحتلال ، دأب الاتحاد السوفييتي والنظام العميل في كابول على التظاهر بالرفعة في التوصل الى حل سلمي للمشكلة وان لم تقلح مناداتهم في اخفاء حقيقة نواياهم في الاستمرار في السيطرة على أفغانستان .



وفى ١٤ مايو ١٩٨٠ أصدرت حكومة كابول بايعاز من الاتحاد السوفييتى بياناً بالأسس التي تقترحها لتطبيع العلاقات بين أفغانستان وكل من ايسران وباكستان ، وهما الدولتان اللتان تتهمهما "حكومة كارمل بايوا" وتحريض "المتربين" ضد الثورة الافغانية " - وقد مدت حكومة كابول برنامجاً للحل السياسى يعتمد على ثمانية مبادئ أهمها اجراء مباحثات مع كل من الدولتين على حدة بهدف التوصل الى اتفاقيات ثنائية للتعاون والصداقة مبنية على مبادئ حسن الجوار والتعهد بالامتناع عن أى نشاطات عسكرية أو عدائية من اراضى طرف على اراضى الطرف الآخر ، ودعوة الافغان المتواجدين فى باكستان للعودة الى بلادهم مع ضمان حرياتهم على أساس قرار العفو الصادر من الحكومة الافغانية فى ١/١/١٩٨٠ ، وحث باكستان والدول المجاورة على تسهيل عودة هؤلاء اللاجئين . كما يتضمن الحل السلسى المقترح اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع أى تدخل فى شئون أفغانستان الداخلية وتعهد دول عظمى مقبولة من كل من أفغانستان والدول الأخرى الاطراف فى الاتفاقيات الثنائية المقترحة بضمان احترام الاتفاقيات المبرمة على أن يكون الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ضمن هذه الدول ، وعلى أن تتعهد الولايات المتحدة من جهتها بمنع أى نشاط محاد ضد أفغانستان بما فى ذلك أى نشاط محاد من داخل اراضى أى طرف ثالث .

ويعلق البرنامج انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان على تحقيق المبادئ سالفة الذكر ، كما يتضمن النص على أن تكون منطقة المحيط الهندي منطقة سلام خالية من أى تحركات عسكرية أو سياسية من قبل "دول غريبة عن المنطقة" . أخيراً يؤكد البيان رفض مناقشة أية مسائل أو مصالح تخص أفغانستان أو اتخاذ أى اجراء أو قرار بشأنها فى غياب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . (١١)





وقد رفضت باكستان - الحريصة على عدم الاعتراف بنظام كابول - اقتراح أفغانستان - عقد محادثات ثنائية مع نظام كارمل لحل المشكلة .

### مناقشة القضية في الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد :

كانت مشكلة أفغانستان من أهم بنود جدول أعمال الدورة الحادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في اسلام آباد في الفترة من ١٧ الى ٢٢ مايو ١٩٨٠ . وكما حدث في الدورة الطارئة لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في يناير ١٩٨٠ برزت خلال المناقشات في هذه الدورة أربعة اتجاهات كان أحدها الاتجاه الذي تزعمته اليمن الديمقراطية ، والذي كان يصصر على عدم اجراء أية مناقشات بخصوص الموضوع ، بل وبرفض مجرد ادراج القضية في جدول أعمال المؤتمر على أساس أن في ذلك تدخلا غطيرا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وهي أفغانستان .

أما الاتجاه الثاني الذي تزعمته سوريا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية فكان يرفض توجيه أي ادانة أو شجب أو اتهام للاتحاد السوفيتي باعتباره الصديق الا وحده للعالم العربي ، والاكتفاء بالاعراب عن القلق للتدخل الأجنبي وللموقف الخطير في أفغانستان وللمعاناة التي يلقاها اللاجئين الأفغان ، والعمل من أجل تشجيع الجهود الإقليمية والدولية التي تهدف الى الوصول الى تسوية سلمية لهذه المشكلة .

وكان الاتجاه الثالث ، والذي تزعمته السعودية ودول الخليج ، يدعو الى ضرورة التدبير بالحد من السوفييتي وادانته والاصرار على الانسحاب التام والفوري وغير المشروط للقوات السوفيتية المحتلة من أفغانستان والى تقديم كافة أنواع الدعم العسكري والمالي والسياسي الى المجاهدين الأفغان لتمكينهم من



مقاومة التدخل السوفييتى المسلح واختيار نظام الحكم الذى يريدونه دون تدخل أو قهر أجنبى .

أما الاتجاه الرابع فكان يتراوح بين التأييد الجزئى لأحد هذه الاتجاهات تارة ، وتجنب المناقشة تارة أخرى ، أو التغيب كلية عن الاجتماعات والتصويبات لسبب أو لآخر .

وفى يوم ٢٢ مايو ، انسمى المؤتمر أعماله وأكد فى قراره الخاص بأفغانستان ما جاء فى القرار الذى سبق أن اتخذته فى هذا الشأن فى الجلسة الطارئة سالفة الذكر حول التدخل السوفييتى فى أفغانستان ونتائجه . فالى جانب اعرابه عن قلقه لاستمرار الوجود الحسكرى السوفييتى فى أفغانستان كرر المؤتمر المطالبة بالانسحاب الفورى التام غير المشروط للقوات السوفيتية .

وأكد المؤتمر فى قراره أيضا على وجوب احترام حقوق الشعب الأفغانسى غير القابلة للتصرف فى تحديد نوع حكومته وفى اختيار النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الصالح له ، بعيدا عن أن تدخل أجنبى أو ضغوط أجنبية ، ودعى الى توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم فى أمان وشرف ، كما ناشد كافة الدول تقديم الصون لتخفيف آلام اللاجئين .

هذا ، وقد قرر المؤتمر تكوين لجنة ثلاثية من وزراء خارجية باكستان وإيران وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامى لبحث الطرق والوسائل المناسبة لإيجاد حل شامل لأزمة أفغانستان ، بما فى ذلك عقد المشاورات اللازمة والدعوة لمؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة أو خارج إطارها لحل المشكلة . كما أعرب المؤتمر عن أمل الدول الإسلامية فى أن تقوم الدول غير المنحازة بدور فعال من أجل تحقيق سلام شامل لمشكلة أفغانستان يتفق مع القرار الحالى ، وذلك بهدف تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة وفى العالم ، وتحقيقا لأهداف وأغراض حركة عدم الانحياز .



ولقد تميّز هذا القرار عن القرار السابق اتخاذه في شهر يناير بخلوه من أية ادانة أو شجب أو تنديد صريح بالاتحاد السوفييتي ، ومن أية نصوص تتعلق باتخاذ اجراءات ضد الاتحاد السوفييتي أو النظام القائم في كابول ، كما تميّز أيضاً باتجاهه لتدويل المشكلة الافغانية باشتراك حركة عدم الانحياز والامم المتحدة فيها ، مع التركيز على أسلوب البحث عن حل سلمى للمشكلة .

وقد رد شاه محمد دوست وزير خارجية النظام الماركسي في أفغانستان على القرار في مؤتمر صحفي يوم ٢٧ مايو قال فيه ان القرارات التي اتخذت في الدورة العادية عشر لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي غير شرعية وغير ملزمة لبلاده ، ومن ثم رفضت حكومة كارمل اجراء محادثات مع اللجنة الثلاثية . (١٢)

#### اجتماع قمة الهندية ومناورة أخرى للاتحاد السوفييتي :

في أواخر شهر يونيه من العام الماضي اجتمع قادة الدول السبع الصاعية الكبرى في الهندية وأصدروا بياناً يؤكدون فيه اصرارهم على عدم قبول الاحتلال السوفييتي للسلاح لافغانستان في الحاضر ولا في المستقبل ، ان أنه يتنافى مع ارادة الشعب الافغاني ، كما يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة والجهود الرامية الى تحقيق الوفاق الحقيقي ويهدد أمن المنطقة والمالم أجمع .

وأكدت المجموعة في بيانها مساندتها لمبادرة المؤتمر الاسلامي ولكل الجهود الرامية لتحقيق استقلال وأمن دول المنطقة السياسي ، وتأييدها الكامل لسلالات التي أعلنتها الغالبية المظمية لدول المالم في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة . (١٣)

---

(١٢) المرجع السابق ص ١٥٥٦-١٥٥٦١ .

(١٣) المرجع السابق ص ١٥٦٥٤ .



وفي نفس الوقت، أعلنت وكالة تاس أن الاتحاد السوفييتي يعتزم سحب بعض قواته من أفغانستان ليثبت التزامه بإيجاد حل للمشكلة .

ولقد أحدث هذا النبأ ردود فعل عديدة في الدوائر الدولية ، فبينما وصفته الهند بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح ، أعلنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الإسلامي أن الانسحاب التام غير المشروط فقط يمكن أن يكون أساسا لإيجاد حل سلمي لمشكلة أفغانستان .

أما قيادات الدول السبع المجتمعة في البندقية فقد أعلنت ترحيبها بالانسحاب الجزئي من أفغانستان إذا كان سيؤدي إلى انسحاب تام ودائم من البلاد .

ولعل وصف الصين للعرض السوفييتي بأنه كان مجرد مناورة لتحويل أنظار العالم عن قمة البندقية كان أقرب إلى الحقيقة ، فقد أثبتت الأيام أن الاتحاد السوفييتي وحكومة كابول يعمدون إلى إصدار مثل هذه التصريحات التي توهم بالمرونة إبان أو قبيل انعقاد المؤتمرات الدولية أو الإقليمية التي يناقش فيها موضوع أفغانستان بهدف امتصاص الانتقادات المتوقعة لاستمرار الاحتلال السوفييتي لأفغانستان أو على الأقل للتخفيف من حدتها .

#### مناقشة القضية في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة :

عرضت القضية الأفغانية مرة أخرى على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين ، وبعد مناقشات دامت ثلاثة أيام أصدرت الجمعية العامة في ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠ قرارا مؤكدا لما جاء في قرار الجمعية العامة السابق بشأن الموضوع ، تصرّب فيه عن أسفها الشديد للتدخل المسلح في أفغانستان وتطالب بالانسحاب القوات الأجنبية الفورية من أراضيها ، وتدعو مجلس الأمن للنظر





فمنس السبل والوسائل التى تساعد على تنفيذ ما جاء بالقرار ، كما تعرب عن تقديرها للجهود التى يبذلها الأمين العام فى السعى للوصول الى حل للمشكلة ، وعن أملها فى أن يستمر فى تقديم المون فى هذا الصدد بما فى ذلك تعيين ممثل شخص له للعمل على تحقيق التسوية السلمية المنشودة وتوفير الضمانات المناسبة لعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها ضد استقلال وسيادة الدول المجاورة وسلامة أراضيها على أساس ضمانات متبادلة ، والالتزام بعدم التدخل فى شئون هذه البلاد الداغلية ، والمراعاة الكاملة لميثاق الأمم المتحدة . وفى النهاية تقرر الجمعية العامة ادراج بند بعنوان " الموقف فى أفغانستان " فى مشروع جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين .

ويلاحظ من استعراض نتيجة التصويت على القرار الجديد أن الدول المعارضة الاثنى والعشرين ، قد ضمت سوريا بالإضافة الى اليمن الديمقراطية ، بينما كانت الجزائر ضمن الدول الاحدى عشرة الممتنعة عن التصويت . (١٤)

كما يلاحظ أن القرار الجديد - شأنه فى ذلك شأن القرار السابق - لم يستخدم أى عبارات ادانة أو تنديد بالعدوان السوفييتى . كذلك تجنب القرار ذكر اسم الاتحاد السوفييتى فى ديباجته أو فى أى فقرة من فقراته ، واهتم بإبراز الدور الذى يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الافغانية باعتبارها مشكلة يتعين حلها توفير ضمانات متبادلة مناسبة بين أفغانستان والدول المجاورة لها بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها او التدخل فى الشئون الداغلية فيما بينها .



### القضية الافغانية في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث :

كانت مشكلة أفغانستان من أبرز القضايا التي تعرض لها المؤتمر الذي انعقد في الطائف في الفترة من ٢٥ حتى ٢٩ يناير ١٩٨١ وحضره ممثلون عن ٣٨ دولة إسلامية .

وقد ورد ذكر المشكلة الافغانية في الوثيقتين اللتين صدرتا عن المؤتمر وهما بلاغ مكة المكرمة ، والبيان الختامي لمؤتمر القمة الاسلامي الثالث . وكانت اللهجة التي تناولت مشكلة أفغانستان في هاتين الوثيقتين مخففة للغاية ، ولم تتضمن الفقرات المعنية بالمشكلة أية ادانة أو شجب أو تنديد بالاتحاد السوفييتي ، ان كان المسؤولين السوفييت قد وفقوا في اقناع وزير خارجية باكستان اغا شاهي قبيسل ان عقاد المؤتمر في أن يقتنع بدوره المؤتمرين بالتخفيف من حدة انتقاداتهم للاتحاد السوفييتي ، وقامت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بالضغط على المؤتمرين لتخفيف صياغة القرار الخاص بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما دافع ياسر عرفات بشدة عن وجهة النظر القائلة بعدم توجيه ادانة عنيفة للفرز السوفييتي في أفغانستان .

ولقد أعرب المؤتمر في بلاغ مكة من تصميمه على الاستمرار في دعم شعب أفغانستان والتضامن معه في جهاده في سبيل حريته واستقلاله ، دون التدخل في أية تفاصيل حول هذا الدعم . كما أعرب المؤتمر عن قلقه ازاء الموقف الناجم عن التدخل الاجنبي المسلح دون ذكر اسم الاتحاد السوفييتي . وأكد البلاغ من جديد العزم على السعي لايجاد حل سياسي للأزمة على أساس الانسحاب الفوري واحترام الاستقلال السياسي والوحدة التليمية والطابع غير المنحاز لأفغانستان والحقوق الثابتة للشعب الأفغاني من أجل تقرير مصيره .



وفى البيان الختامي ، أعلن المؤتمر فى قراره الختامى بأفغانستان الذى صدر بتاريخ ٢٩ يناير عن قلقه الشديد لاستمرار التدخل الأجنبى المسلح فى أفغانستان ولأوضاع اللاجئين الأفغان ، ودعا الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أرض أفغانستان وتوفير المساعدات للاجئين ، وتحقيق الظروف المواتية لعودة تهم الى بلادهم ، ومضاعفة الجهد لئلا تظل أفغانستان دولة اسلامية مستقلة غير منحازة .

وأكد مؤتمر القمة الاسلامى الثالث فى قراره التزام منظمة المؤتمر الاسلامى بمواصلة السعى لحل قضية أفغانستان ، وأوصى اللجنة الوزارية المشكلة من الأمين العام للمنظمة ووزير خارجية ايران وباكستان والتى تم توسيعها بضم وزير خارجية غينيا وتونس بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص فى مساعيها ليجاد حل عادل للموضع فى أفغانستان .

ويتضح مما تقدم أنه بالرغم من أن المؤتمر قد انعقد على أعلى مستوى وبمشاركة غالبية ملوك ورؤساء الدول الاسلامية فى اجتماعاته وقراراته ، فقد تراجع خطوات السى وراء عن موقفه السابق فى مؤتمر اسلام آباد ، إذ تجنب أية اشارة تسيء الى الاتحاد السوفيتى أو توصمه بالعدوان ، واكتفى بأن أعرب عن قلقه للتدخل الأجنبى المسلح وبالمطالبة بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان دون ذكر اسم الاتحاد السوفيتى ، الا أن مؤتمر القمة الاسلامى الثالث قد تميز على مؤتمر اسلام آباد بسماحه للمجاهدين الأفغان بحضور المؤتمر لعرض القضية الأفغانية كوفد أفغانى وليس كأعضاء فى وفد دولة أخرى ، كما كان الحال فى مؤتمر اسلام آباد حيث حضر المجاهدون الأفغان كأعضاء فى الوفد الايرانى .



### الاقتراح الفرنسي بم عقد مؤتمر دولي لبحث الوضع في أفغانستان :

أبان انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الثالث ، اقترح الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في مقابلة تليفزيونية يوم ٢٧ / ١ / ٨١ تناول فيها الأوضاع الدولية الراهنة ، عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة أفغانستان يضم الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى جانب ايران وباكستان والهند وبعض الدول الآسيوية الأخرى ، وأعرب عن أمله في أن يسفر المؤتمر المقترح عن وضع حد للتدخل الأجنبي في شؤون أفغانستان وإعادتها الى وضعها غير المنحاز .

ولقد تفاوتت ردود الفعل التي لقيها الاقتراح . فأعلن وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هينج ترحيبه بالاقتراح ، بينما لزم المسؤولون السوفييت الصمت ، وان قامت وكالة تاس بالرد غير المباشر على الاقتراح بتأكيد ما لموقف موسكو السبدئي الذي يرفض أى عمل للمشكلة الأفغانية لا يقوم على المقترحات التي أعلنتها حكومة كابول في شهر مايو ١٩٨٠ .

وقد اعترضت باكستان في أول الأمر على الاقتراح الفرنسي على أساس أنه يتعارض مع دعوتها لحل المشكلة في نطاق الدول الإسلامية ، كما يشكل عائقا يحول دون تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة ، ودون اجراء مباحثات بينها وبين ممثلين عن الحزب الحاكم في كابول تشترك فيها بعض الدول الأخرى بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود . ولكن باكستان عادت فاتخضت موقفا أكثر اعتدالا من الاقتراح الفرنسي ، إذ طلب الرئيس ضياء الحق من الصحف الباكستانية الاهتمام بالعناصر الايجابية فيه .

### القضية في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز :

سيطرت المشكلة الأفغانية على مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الأخير الذي انعقد في نيودلهي في الفترة من ٩ الى ١٣ فبراير ١٩٨١ منذ





اللحظة الأولى لا اجتماعاته . وبينما ألحت باكستان في المطالبة بإدانة الفنزوي  
السوفييتي وبانسحاب القوات المحتلة من الأراضي الأفغانية ، وعلقت التفاوض  
مع النظام الماركسي في كابل على موافقة إيران على الاجتماع الثلاثي - وكانت  
إيران قد رفضته - أعلنت الهند معارضتها لأي إشارة إلى السوفييت في أي قرار  
يتخذ بصدد المشكلة بحجة الحرص على رأي الصدع الذي يهدد حركة عدم  
الانحياز ، واقترحت أن يكتفى المؤتمر بالدعوة إلى التخفيف من حدة التوتر  
في المنطقة والعمل على الوصول إلى تسوية سياسية للمشكلة .

وجدير بالذكر أن السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند كانت قد تلقت  
رسالة من بابر كاركمل يعرب فيها عن أمله في أن يرحب المؤتمر بالإقتراحات  
كابل لحل مشكلة أفغانستان كما تلقت أيضا رسالة من الرئيس السوفييتي ليونيد  
بريجينيف يزعم فيها أن موقف موسكو من المشكلات الدولية هو نفس الموقف الذي  
تتخذه الدول النامية أو قريب منه .

وقد اشتركت حكومة كابل في هذا المؤتمر مما يعني شبه اعتراف به ، وتحدث  
وزير خارجيتها شاه محمد دوست أمام المؤتمر معلنا رفض بلاده لوساطة أي دول  
من خارج المنطقة أو أي منظمة دولية ، موضحا أن بلاده ترفض إضفاء الطابع الدولي  
على أي مباحثات تجري لحل المشكلة ، وتحرص على إبقائها محصورة بين بلاده  
وبين الباكستانيين والiranيين . إلا أنه قبل حضور ممثل أمين عام الأمم المتحدة  
المباحثات الشائقة التي قد تجري مع كل من إيران وباكستان كمراقب فقط .  
وكرر رفض حكومته لأن تكون هذه المباحثات ثلاثية .

وقد استطاعت الدول المشتركة في هذا المؤتمر التغلب على المعارضة  
القوية من الدول الموالية للاتحاد السوفييتي وعلى رأسها كوبا وفيتنام ، والتي  
اشترك معهما فيها اليمن الديمقراطية وليبيا وسوريا ، واتخذ المؤتمر قرارا يدعو



الى تسوية المشكلة الافغانية تسوية سياسية عاجلة تقوم على أساس انسحاب القوات الاجنبية والحفاظ على الاستقلال السياسي لأفغانستان وعلى سيادتها وسلامة أراضيها ووضعها كدولة فيرمحازة ، وتمكين شعبها من تقرير مصيره دون أى تدخل خارجي .

ولقد لفت الأنظار محاولة اليمن الديمقراطية فى الساعات القليلة السابقة للتصويت على القرار الحصول على اعتراف صريح من حركة عدم الانحياز بنظام كارمل وذلك باستخدام اسم أفغانستان الجديد وهو " جمهورية أفغانستان الديمقراطية " ، الا أن الوفود تنهت للهدف من وراء هذه المناورة ، وقامت بنشاط مكثف اسفر عن احباط المحاولة والعودة الى التسمية القديمة . ومن هنا يمكن اعتبار القرار الذى لم يضاف جديدا الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا ايجابيا من حيث تغلبه على التيار المؤيد للاتحاد السوفيتى و الذى كان يعمل جامدا على اضافة الشرعية على النظام القائم فى كابل وقرار تدغسل الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان .

#### مبادرة دول المجتمع الأوربي لحل المشكلة :

فى ٣٠ يونيو ١٩٨١ اصدر المجتمع الاوربي بياناً يدعو فيه الى عقد مؤتمر دولى لايجاد حل سياسى لمشكلة أفغانستان ، واكد لـ سـ و رـ كارنجتون وزير الخارجية البريطانية ورئيس مجلس وزراء المجتمع الاوربي فى مؤتمر صحفي عقده يوم ١٧ يولييه عزمه على الذهاب الى موسكو للتحدث مع وزير خارجيته الاتحاد السوفيتى بخصوص هذه المبادرة .



والمعروف أن لورد كارينجتون هو صاحب اقتراح المجتمع الأوربي  
وكان قد عرضه على زملائه ابان الاعداد للقاء المجموعة في لوكسمبورج وقوبل  
بحماس شديد . كما قام كلود شيسون وزير خارجية فرنسا بتنقيحه قبل قيام  
السفير البريطاني في موسكو بتقديمه رسميا الى حكومة الاتحاد السوفيتي .

وكان لورد كارينجتون قد حصل مسبقا على مساندة الحكومة الباكستانية  
للمشروع ، بل ان الحكومة الباكستانية عرضت أن يعقد المؤتمر المقترح في  
اسلام آباد .

وقد قوبلت المبادرة الاوروبية بارتياح كبير في أنحاء العالم العربي  
شعور بأنه من الممكن التوصل على أساسه الى حل للمشكلة يكون مقبولا من  
الأطراف المعنية ، وكان وراء هذا التفاؤل ما بدا من رغبة الاتحاد السوفيتي  
في الانسحاب ، الأمر الذي عزاه المراقبون السياسيون في الغرب الى الصعوبات  
التي تواجهها القوات السوفيتية من جراء المقاومة الأفغانية المنيعة ، ومن تبسم  
الجنود السوفيت المتزايد بحرب تنذر بأن تكون " فيتنام " الاتحاد السوفيتي  
بالاضافة الى ادراك المسؤولين السوفيت لعميقة أن احتلالهم لافغانستان قد  
أدى الى تجميد العلاقات بين الشرق والغرب والى انخفاض شعبية الاتحاد  
السوفيتي بين دول العالم الثالث والعالم الاسلامي بنوع خاص ، وفقدانه لكثير  
من الأصدقاء على كلا الصعيدين .

وبالفعل كانت قد صدرت بعض تلميحات من موسكو قبل اعلان المبادرة  
الاوروبية تشير الى أن الروس لن يعارضوا بالضرورة محاولة جديدة لاخراجهم  
من المأزق الذي وقعوا فيه ، والذي أثبتت الأيام أنه أهنف مما كانوا يتوقعون بل  
ان مستر بريجنيف كان قد صرح - على عهد قول لورد كارينجتون - أن فكرة عقد  
مؤتمر دولي حول أفغانستان فكرة مقبولة .



وبالرغم من ان المحاولات السابقة لحقد مؤتمر دولي حول أفغانستان كانت قد باءت كلها بالفشل ، الا أن تلك المؤشرات شجعت لورد كارينجتون على القيام بتخطيط الجليد والذهاب الى موسكو فيكون بذلك أول سياسي بريطاني كبير يزور الاتحاد السوفيتي بعد غزو القوات السوفيتية لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩ .

وكان الهدف من وراء الزيارة هو اغراء الاتحاد السوفيتي على الدخول في مفاوضات لانهاء احتلال أفغانستان . ولقد سافر رئيس مجلس وزراء المجتمع الأوروبي الى موسكو في نهاية الأسبوع الاول من شهر يوليه لعرض المسألة باسم المجتمع على المسؤولين السوفيت . وقد حرص لورد كارينجتون أن يعلن قبل سفره أن الاقتراح الاوروبي يتمتع بمساندة الادارة الأمريكية الجديدة ورضاء معظم دول العالم الثالث الذين يهمهم وضع حد للحرب في أفغانستان وتمكين هذا البلد من العودة الى وضعه غير المنحاز ، كسببا حرص عند تقديمه المشروع الى مستر اندريه جروميكو على تبيان أن الاقتراح قد أخذ في الاعتبار وجهات نظر الاتحاد السوفيتي وأنه يمثل محاولة جادة لحل مشكلة خطيرة .

وتتلخص المبادرة الاوروبية في الدعوة الى مؤتمر دولي يحقد على مرحلتين تتم كل منهما الأخرى ، وذلك لبحث قضية أفغانستان من جميع جوانبها بهدف الحصول على موافقة الاتحاد السوفيتي على سحب قواته تدريجيا من أفغانستان كجزء من اتفاقية دولية لتأمين حدود هذا البلد وحياده واعادته الى صف الدول غير المنحازة .

وينص بيان المجتمع الأوروبي على أن يدعى الى المؤتمر في المرحلة الاولى كل من الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الى جانب كل من باكستان والهند وايران وسكريري الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامي أو ممثليهن





عنهما- وفى هذه المرحلة الاولى يناقش موضوع انسحاب القوات السوفيتية وموضوع التهديدات الخارجية لأفغانستان وقد اعتبرت مناقشة هذه النقطة الاخيرة فى المرحلة الأولى للمشروع نوعا من التنازل للاتحاد السوفيتى الذى طالما ادعى أن وجوده فى أفغانستان إنما هو لمواجهة الخطر الخارجى الذى تتعرض له البلاد من جراء دعم قوى أجنبية " للمتمردين " على الحكومة الشرعية للبلاد ، وان كان ما قصد به المجتمع الأوروسى فى الواقع هو مناقشة التدخل الاجنبى أيا كان مصدره .

اما المرحلة الثانية فهى أكثر تحقيدا ، ان تتعلق بالتنظيم السياسى الداخلى لأفغانستان ، وتتطلب اشراك ممثلين عن الحزب الحاكم فى كابول وممثلين عن المجاهدين الافغان فى المصادقات مع المشتركين فى المرحلة الأولى .

وأعرب المجتمع فى نهاية بيانه المذكور عن استعداده لتقديم مقترحات أخرى فى وقت لاحق تتناول تفاصيل الاعداد للمؤتمر ، كما أعرب عن اعتقاده الراسخ أن اقتراحه يعتبر خطوة بناءة لحل المشكلة ، مهيئا بالمجتمع الدولى أن يسانده فى سبيل تخفيف هذا التوتر الدولى وانها معاناة البشر .

#### موقف الاتحاد السوفيتى من المبادرة :

ولقد ترقب العالم موقف السوفييت من الاقتراح باهتمام بالغ ، ان كان من المعروف أن الرئيس بريجنيف كان قد رفض فى يناير الماضى اقتراح اغاشاهى وزير خارجية باكستان دعوة سكرتير عام الامم المتحدة لاجراء مباحثات تحت اشرافه بين باكستان وايران والهند والنظام الحاكم فى كابول ، وأصر على أن تكون المباحثات ثنائية ومباشرة مع كل من باكستان وايران ، وعلى أن يسبق انسحاب



القوات السوفيتية من أفغانستان اعتراف رسمي بحكومة بابرak كارمل ، فلو ان الروس اصرروا على هذا الشرط الأخير لسقط المشروع من أساسه ان من الصعب التوفيق بين طلب الاتحاد السوفيتي أن يكون له حكومة " صديقة " في أفغانستان مع مطلب الغرب في أن تكون الحكومة في هذا البلد غير خاضعة لاي تد غل أجنبى .

ومن المسلم به أن الاتحاد السوفيتي يفضل أن يجد حلا للمشكلة يستبعد الغرب ، ويجمع بين باكستان والهند وإيران في اتفاقية أمن اقليمية تحت رعايته . ولكن بعض المعلقين ظنوا أن الصعوبات التي يواجهها الاتحاد السوفيتي في أفغانستان وبولندا قد تجعله يحجم عن رفض المشروع كلية ويتمشى معه ، ولو الى حد ما ليتيح لنفسه فرصة استعالة باكستان نحو اتخان موقف أقل تشدداً حياله ، مما قد يمهد الطريق الى تنفيذ ما يرجوه من الوصول الى حل اقليمي في حالة فشل المساعي الغربية لتحقيق الحق الموسع .

ولقد كان من حسن الحظ أنه لم يحدث أى خلاف بين الدول الغربية ودول العالم الثالث المعنية - الأمر الذي قوّت على الاتحاد السوفيتي فرصة استغلال الصراع لصالحه باحداث صدع في صفوف المعارضة الدولية القويمة للاحتلال السوفيتي التي استمرت منذ ديسمبر ١٩٧٩ . حيال هذا الوضع ، لم يجد الاتحاد السوفيتي ما يفعله سوى محاولة اظهار معاديات جروميكو - كارينجتون على أنها معاديات ثنائية ، متجاهلاً وضع لورد كارينجتون كرئيس وزراء مجلس المجتمع الأوربي والمتحدث باسمه . ولقد حرصت الدوائر الرسمية السوفيتية على الفصل في الصحف ووسائل الاعلام بين معاديات جروميكو - كارينجتون حول المسائل الدولية الأخرى والمبادرة الأوروبية الخاصة بأفغانستان .



وقد اعتبر المعلقون السياسيون هذا التصرف اجراءً دفاعياً يبين حرص السلطات السوفيتية على أن لا يشعر رجل الشارع الروسى أن لورد كارينجتون أتى الى موسكو باقتراح يضع حداً لحرب بخيضة الى نفسه تودى بحياة العديد من المواطنين الروس والأفغان ويضيق بها الشعب الروسى .

ولكن بالرغم من انتقاد جروميكو للمشروع الا وريى وخاصة لعدم اشراك حكومة كابل فى مرحلته الأولى ، ووصفه له باللاواقعية ، وبالرغم من أن وكالة تاس كتبت أن عدم قبول المشروع يحتر رفضاً له وأن جروميكو لم يفصح عما اذا كانت موسكو سوف تتدارس المشروع ، الا أنه لم يرفضه صراحة فى الجلسة الأولى للمباحثات التى تركزت حول موضوع أفغانستان ، وأعرب فى نهاية المباحثات عن نية " الاستمرار فى الحوار " وعن أمله فى لقاء لورد كارينجتون مرة أخرى ابان انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر سبتمبر ١٩٨١ . هذا ولم يأت أى ذكر لأفغانستان فى البيان الرسمى المقتضب الذى أذيع عقب انتهاء المحادثات ، والذى أشار فقط الى أنه تمت مناقشة عدد من المسائل الدولية التى تهم الطرفين ، كما لم ينس جروميكو أن يكرر موقف الاتحاد السوفيتى المعروف أنه لا انسحاب قبل توقف " التدخلات الخارجية " ، ويعنى بذلك انتهاء أى مقاومة لحكومة كابل .

ولقد فسر بعض المعلقين موقف وزير الخارجية السوفيتية على أنه محاولة ذكية لترك الباب موارباً للحصول على مزيد من التنازلات وحتى يتمكن الاتحاد السوفيتى من استعمال هذا الباب للتعرج من المأزق الذى وجد نفسه فيه اذا لم يجد مخرجاً آخر ، خصوصاً وأن النظام الشمولى الدكتاتورى القائم فى الاتحاد السوفيتى حيث لا يخضع القادة لأى ضغوط داخلية تجبرهم على الاسراع فى معالجة المسائل الخارجية التى تهم الشعب ، يتيح لهؤلاء القادة التوى فى اتخاذ القرار وكسب الوقت . (١٥)



واعتمادا على استقراءهم للصعوبات التي يلاقيها الاتحاد السوفييتي في الوقت الحاضر على الصعيد الدولي بسبب الادانة شبه العالمية لاحتلاله لأفغانستان وشراسة مقاومة المجاهدين لهذا الاحتلال ، بالإضافة الى الموقف الحرج في أوروبا الشرقية ، بالغ دولا المعلقون في التفاؤل فتنبهوا بأن الاتحاد السوفييتي لن يكون أمامه إلا التراجع مع محاولة ايجاد معادلة تحفظ له كرامته .

الا أنه في الخامس من شهر أغسطس ، أي بعد ما يقرب من شهر تقريبا من عرض المشروع على المسؤولين السوفييت نشرت صحيفة برافدا السوفيتية مقالا باسم اليكس ميتروف يرفض فيه الاقتراح الأوربي رفضا حاسما وقد رأى المراقبون السياسيون في المقال تعبيرا عن وجهة نظر السلطات العليا في الاتحاد السوفيتي ان المعروف في الاوساط الدولية أن اليكس ميتروف يعبر دائما عن وجهة نظر هذه السلطات .

وقد بين المقال أن موسكو لا يمكنها أن تقبل اقتراح المجتمع الأوروبي بم عقد مؤتمر دولي حول أفغانستان في غيبة حكومة كابول ، كما لا يمكنها سحب قواتها من أفغانستان الا على أساس المقترحات التي قدمتها حكومة كابول في مايو ١٩٨٠ ، وهي المقترحات التي تنطلق من ضرورة اشراك تلك الحكومة في أية مباحثات تجري لايجاد تسوية للمشكلة ، مما يعنى بالطبع الاعتراف الرسمي بالنظام الحالي . كما انتقد المقال الاقتراح لعدم تقديمه ضمانات لاعتبار القائمين بالحكم في كابول الممثلين الشرعيين لشعب أفغانستان . وأغيرا اتهم كاتب المقال الولايات المتحدة والخرب بأنهم لا يرغبون في استقرار المنطق قبل على العكس يسمون الى اثاره القلاقل في جنوب شرقي آسيا بدليل ان الولايات المتحدة تنفق ما يزيد عن مائة مليون دولار لتدريب المجاهدين . (١٦)





وفى منتصف أغسطس ، كشفت وزارة الخارجية الأمريكية أنها كانت قد تقدمت بمدة عروض دبلوماسية سرية الى السوفييت لحثهم على البحث عن طريق الخروج من أفغانستان من بينها صيغة جديدة للمبادرة الأوروبية ، موضحة أن الغرب مدرك تماما لحساسية الاتحاد السوفييتى تجاه المنطقة ولكن جميع تلك المحاولات قوبلت بالصمت المطبق . ( ١٧ )

الاتحاد السوفييتى يضغط على باكستان لقبول مقترحات جديدة لحكومة كابول :

بعد أن رفض الاتحاد السوفييتى اجراء أى محادثات حول أفغانستان مع أى طرف فى مثل وزنه ، اخذ يضغط على باكستان لتبدأ معه حوارا حول الموضوع .

ولقد اتخذ هذا الضغط عدة صور منها المناورات الدبلوماسية والاغراء بالتزويد بالسلاح والمعونة الاقتصادية والضغط العسكرية .

ففى الاسبوع الاخير من شهر أغسطس زار اسلام آباد نيكولاى فيريوفين نائب وزير الخارجية السوفييتى لاجراء محادثات مع وزير خارجية باكستان أغاشي . وقد كان الغرض المعلن للزيارة هو مناقشة مسائل تهيم الطرفين وان اجماع المعلقون على أن الهدف الاساسى من الزيارة كان اقناع باكستان بتعديل موقفها بخصوص التفاوض مع حكومة أفغانستان .

ويبدو أن مبعوث سكرتير عام الامم المتحدة مستر بيرزى كويلار ، كان قد غالى فى تصوير نتائج المباحثات التى أجراها مع الاطراف المعنية ، مما أعطى السوفييت انطباعا أن تكون باكستان قد عدلت عن موقفها الرافض لاجراء مباحثات



مباشرة مع حكومة كابول . حتى لا يؤخذ ذلك على أنه اعتراضا بها . وللتأثير على باكستان اغتار الاتحاد السوفيتي أن تعلن كابول مقترحاتها الجديدة عشية زيارة فيريوفسكي لسلام آباد ، إذ أذاع راديو كابول تلك المقترحات مساء يوم ٢٤ أغسطس .

وكان أهم ما في هذه المقترحات أن حكومة كابول قد اسقطت شرطها السابق في أن تكون المباحثات التي تجريها مع كل من إيران وباكستان ثنائية ، أي مع كل منهما على حدة . وأعلنت كابول استعدادها للاشتراك في محادثات ثلاثية مع الدولتين حول شروط انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما أعلنت أنها لا تعترض على قيام دول أخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بإجراء محادثات في نفس الوقت حول موضوع الضمانات الدولية للاتفاقيات التي تسفر عنها المفاوضات ، وإن أوضحت أن التخطيط والترتيب لهذه الضمانات الدولية ، وأية مفاوضات بشأن أية مسألة تهم أفغانستان لا بد أن تكون باشتراك حكومة كابول . كذلك أعلنت حكومة بابرار كارمل رفضها لتمرر المحادثات سواء كانت ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف للنظام الداخلي لأفغانستان الذي تعتبره تلك الحكومة أمرا يهم الشعب الأفغاني وحده . (١٨)

وقد توقع المراقبون السياسيون أن تبدى باكستان بعض العرونة نظرا لما تهدده الآن من اقتناع بضرورة إجراء حوار سياسي مع الاتحاد السوفيتي حول الموضوع .

وتكهن بعض الصحفيين أن يكون فيريوفسكي قد حاول اغراء باكستان بتزويدها بما تحتاج من معونة عسكرية ، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت حتى



ذلك الوقت ترفض الاسراع فى تسليم باكستان طائرات ف - ١٦ المتفق على بيعها لها . (١٩) ولكن ايا كانت الافراعات المقدمة ظلت باكستان بعد ثلاثة أيام من المباحثات على موقفها من عدم قبول اجراء مفاوضات مع بابر كاركمل وان اهدت رغبتها فى الدخول فى مباحثات مع الاتحاد السوفيتى حول انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . وهكذا لم تسفر المحادثات عن شىء ملموس وان وصفت بأنها كانت ودية . ولوحظ أن فيريوبين كان يتحدث بحذر ، ويركز على رغبة موسكو فى توطيد علاقتها مع باكستان بدلا من التهديد بالتواكب غير السارة لباكستان اذا لم تتوقف عن مساعدة الثوار الأفغان كما كان البعض يتوقع .

#### موسكو تعلن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان :

فى ٣٠ أغسطس الماضى ، قامت موسكو بمحاولة أخرى للتظاهر بالمرونة والرغبة فى ايجاد حل للمشكلة ، فاعلنت عن استعدادها لسحب قواتها من أفغانستان ، اذا قبلت باكستان وايران العرض الا غير الذى تقدمت به أفغانستان والذى يتضمن المطالبة بوضع حد للتدخل الاجنبى فى شؤونها الداخلية . وفى هذا الصدد ، قالت وكالة تاس التى نشرت المقترحات السوفيتية الجديدة انه اذا امتنع التدخل يكون السبب الذى دعا أفغانستان لطلب العون من الاتحاد السوفيتى قد زال وتنتهى بذلك الأزمة التى سببتها الامبريالية .

ومن ناحية أخرى حرص شاه محمد دوست وزير خارجية حكومة كابول على المرور بالهند عند عودته من اثيوبيا يوم ٧ سبتمبر ليشرح للسيدة أنديرا غاندى مقترحات بلاده بشأن عقد مباحثات ثلاثية بين أفغانستان وايران وباكستان حول ايجاد تسوية للمشكلة الافغانية وانسحاب القوات السوفيتية ، وذلك قبل أن تفادر



انديرا غاندي بلادها لحضور قمة دول الكومنولث وأعرب دوست عند وصوله إلى نيودلهي عن أمله في أن تتمكن رئيسة وزراء الهند/ أفغانستان وإيران باتخاذ موقف ايجابي حيال تلك المقترحات . وقال أن موقف بلاده من بالنسبة للمسائل الاجرائية . (٢٠)

وتجدر الإشارة الى أن نخبة الاعتدال والمرونة التي تتبعها حكومتها أفغانستان والاتحاد السوفيتي واكبت قرب انمقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويعكس ذلك في الواقع حرص الدولتين على التخفيف من حدة الانتقادات الدولية للاحتلال السوفييتي لأفغانستان ، خاصة وأن جدول أعمال الجمعية العامة يتضمن ادانة التدخل السوفييتي في أفغانستان للمرة الثالثة . ولحلنا نذكر أن كل مقترحات كابل وموسكو السابقة كانت تسبق أو تواكب انمقاد المحافظين الدولية التي تعقد لبحث قضية أفغانستان الا أنه في هذه المرة طرحت المناورات السياسية السوفيتية ضغوط عسكرية على باكستان لحملها على تغيير موقفها . فقد عبرت قوات أفغانية الحدود الباكستانية عدة مرات في شهر سبتمبر بحجة مطاردة الثوار وأغارت الطائرات الافغانية على مواقع داخل باكستان .

#### موقف باكستان من مقترحات موسكو وكابل :

لم يتوقع أحد أن تغير باكستان موقفها بخصوص عدم اجراء أى مباحثات مباشرة مع حكومة بابر كاريمل . فقد كانت اسلام آباد قد أعلنت بوضوح في مناسبات متعددة التزامها بقرارات مؤتمر اسلام آباد ووقوفها وراء ما اعلنته اللجنة الثلاثية من استبعادها لمقابلة ممثلين عن حزب الشعب الديمقراطي الحاكم في أفغانستان في أى دولة محايدة ، كما اعلنت اصرارها على أن أى اتصال مع





النظام الماركسى فى كابول لن يتم الا طبقا لما جاء فى قرارات المؤتمر بشأن عدم الاعتراف بهذا النظام الا بعد انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . ولكن لا شك ان موقف باكستان الدقيق والضيوط السوفيتية التى تتعرض لها ، والعيب الاقتصادى الذى تتحمله نتيجة لوجود المليونيين من اللاجئين الافغان على أرضها وما يسببه هذا الوجود من اثاره حساسية السوفييت تجاهها ، كل ذلك يدعو الى الاعتقاد أن باكستان قد تكون أكثر استعدادا اليوم لقبول حل وسط يقبله الاتحاد السوفيتى ولا يضر بمركزها كمضو فى المؤتمر الاسلامى ومجموعة دول عدم الانحياز . فعلى الرغم من أن الصحف كانت قد نشرت أن كلا من ايران وباكستان قد رفضت مرة أخرى اجراء مباحثات مباشرة مع حكومة كابول عقب تقديمها لمقترحاتها الاخيرة ، مخادات باكستان فأعلنت فى أوائل سبتمبر انها ما زالت تدرس هذه المقترحات وأن اعربت عن اعتقادها ان التقدم الحقيقى فى المحادثات يأتى عندما تدخل أفغانستان فى مفاوضات حول مشكلة اللاجئين . وترى باكستان فى ذلك المدخل الحقيقى لاي محادثات شاملة ، وتصرب عن اعتقادها أن اى مفاوضات تبدأ بالتركيز على المسائل الثانوية لن تلبث أن تواجه السؤال الاساسى وهو لماذا ترك هؤلاء اللاجئين ديارهم ، ومن ثم موضوع التدخل السوفيتى نفسه ومناقشة وجوب انسحاب قوات الاحتلال .

وقد صرح الرئيس ضياء الحق فى مؤتمر صحفى عقده فى كويتا بباكستان فى ٢٣ سبتمبر انه مستعد لاجراء محادثات مع أفغانستان تحت رعاية الامم المتحدة . ولكنه أكد فى نفس الوقت اعتقاده ان مفتاح الحل السياسى للامزة فى يد الاتحاد السوفيتى ، وأعرب عن أمله فى أن يعقد مؤتمر دولى حول الموضوع فى أقرب فرصة . (٢١)



### الموقف بعد حوالي عامين من الاحتلال

رأينا كيف قوبل احتلال القوات السوفيتية لأفغانستان منذ البداية باستنكار بالغ من قبل المجتمع الدولي بأسره باستثناء بعض الدول الموالية للاتحاد السوفيتي أو التي تربطها به مصالح معينة . وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد عجز عن إدانة الاحتلال ، بادرت بعض الدول باتخاذ إجراءات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي وحكومة أفغانستان .

وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة التدخّل العسكري في أفغانستان مرتين وطالبت بانسحاب القوات المحتلة الفوري غير المشروط والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة بشأن عدم التدخّل في شؤون البلاد الداخلية ، وإن حالت الاعتبارات السياسية دون إدانة الاتحاد السوفيتي بالذات كما ادرجت الجمعية العامة الموضوع في جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين المنعقدة حالياً . ويقوم السكرتير العام للأمم المتحدة ومعاونوه بتكليف من الجمعية العامة بالاتصال بالأطراف المعنية لإيجاد حل سلمي للمشكلة .

كما أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أيضاً التدخّل العسكري في أفغانستان وطالبت الدول الأعضاء بمساعدة الثوار في كفاحهم في سبيل استقلال بلادهم وتقرير مصيرهم .

وخارج نطاق الأمم المتحدة ، لعبت منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية دوراً هاماً في بلورة الإدانة العالمية لاحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان وفي السعي لإيجاد حل لمشكلتها والعودة بها إلى وضعها السابق كدولة مستقلة غير منهارة .



ومن الطبيعي أن يأتي اهتمام المؤتمر الاسلامي بمصير أفغانستان في المقام الأول ،  
 لا كونها عنوا بالمنظمة فحسب ، بل لان ما يحدث في هذا البلد وثيق الصلة بمستقبل  
 دولتين اسلاميتين مجاورتين هامتين ، هما باكستان وايران علاوة على أن أفغانستان  
 تنتمي الى مجموعة دول عدم الانحياز التي تشكل الدول الاسلامية ما يقرب من نصف  
 أعضائها . الا أن الانقسام داخل المؤتمر حول ما يجب أن يكون موقفه من الاتحاد  
 السوفييتي قد أضعف قرارات المؤتمر وحال دون الاستمرار في اداة التدخل السوفييتي .  
 ولكن بالرغم من معارضة الدول الموالية للاتحاد السوفييتي أو الحريضة على علاقاتها  
 الواقعية أو المحتملة معه ، فقد نجح المؤتمر في الدعوة الى تدويل المشكلة ونادي  
 بعقد مؤتمر دولي لايجاد حل لها . كما نجح في جعل مجموعة عدم الانحياز تتبنى  
 القضية . ولاشك أن ثقل الدول الاسلامية داخل مجموعة عدم الانحياز كان له الفضل  
 في الحيلولة دون اعتراف مؤتمر وزراء خارجيتها الاخير بالنظام القائم في أفغانستان .  
 الا أن الانقسامات داخل هذه المجموعة أيضا ينعكس من قد رتها على التحرك لصالح  
 القضية .

أما المجموعة الأوروبية فتدين الاحتلال السوفييتي اداة صريحة ولكن قريبا  
 من الاتحاد السوفييتي وحرصها على الابقاء على سياسة الوفاق للحفاظ على سلامة  
 أوروبا وعلى المصالح النامية بين عدد من أعضائها والاتحاد السوفييتي يجعلها  
 حريضة على أن لا تثير عدائه ، فهي لذلك تتحرك بحذر وتعرض لحلول وسط تأمل أن  
 تكون مقبولة من السوفييت وتحوز على تأييد دول العالم الاسلامي في نفس الوقت .

أما البلاد المجاورة لأفغانستان فتحكم تصرفاتها حيال الاتحاد السوفييتي  
 اعتبارات سياسية واستراتيجية ، أو اقتناعا دية في بعض الحالات تمنعها من اتخاذ  
 خطوات ايجابية ضد احتلال قواته لأفغانستان رغم تعاطف شعوبها مع الشعب  
 الأفغاني .



فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة ، وهى القوة الثائرة على التمسيدى للاتحاد السوفييتى ، نجد أنها تحرص فى الوقت الحاضر على تجنب الدخول فى حرب تقليدية ضد الاتحاد السوفييتى . كما أنها لا ترى فى احتلاله لأفغانستان ما يهدد مصالحها بدرجة تستوجب المواجهة النووية معه .

والخلاصة أن الواقع يفرض عليها الاعتراف بأن اعتبارات موازين القوى الدولية وتشابك مصالح دول العالم الثالث والدول العربية والإسلامية على وجه الخصوص مع الدولتين العظميين ، والانقسام داخل العالم العربى ، وانحطاب حركة عدم الانحياز تحول دون اتخاذ خطوات رادعة أو حتى فعالة ضد احتلال القوى الأجنبية لهذا البلد المسلم . ويمكن القول أن الأمل فى تحقيق أى نجاح ضد الاحتلال السوفييتى لأفغانستان يعتمد أساساً على التفسير الذى لابد أن تحدثه المقاومة الأفغانية الصاعدة فى موقف العدو والمحتل وأعوانه ، وفى التطورات الدولية فى أماكن أخرى من العالم ، مما سوف يضطر الاتحاد السوفييتى إلى سحب قواته من أفغانستان .

### احتمالات تسوية أزمة أفغانستان

بعد أن استمر معنا فى الصفحات السابقة تطورات القضية الأفغانية فى الشهور الأخيرة والعشرين الماضية ، ومناقشتها فى المحافل الدولية والمقترحات التى طرحت لحلها ، نختتم هذه الدراسة بنظرة إلى احتمالات تسوية المشكلة فى ضوء المتغيرات الدولية وظروف الأطراف المعنية ومصلحتها .





ومن الضروري عند الحديث عن احتمالات تسوية الازمة الافغانية أن نأخذ في الاعتبار دور العمليات العسكرية المتتمة عدة بين قوات المجاهدين الأفغان من جانب وقوات حكومة كابول المدعومة بالجيش والمعتاد السوفييتي من جانب آخر وأثر ذلك في الوصول الى التسوية المحتملة . وفي نفس الوقت ، لا يجب أن نبالغ في تقدير هذا الدور فنتجاهل أو ننسى العوامل الأخرى التي تؤثر على احتمالات هذه التسوية ، مثل مواقف الدول المجاورة لأفغانستان وثلثيها والحدود التي تفرقها هذه الظروف على سير العمليات العسكرية المذكورة ، ثم سرعات السدول الشامي وتداخلها مع مصالح دول المنطقة ، وما تفرغته هي الأخرى من حدود على إمكانية التوصل الى تسوية مرغوبة لازمة .

وما لا شك فيه أن المقاومة الافغانية الشجاعة كان لها أثر كبير في التفسير النهي الذي طرأ على موقف حكومة كابول والاتحاد السوفييتي ، والذي لا حائل للمراقبون في الفترة الأخيرة .

وقد كان من الممكن أن يكون هذا الدور حاسما في الصراع لو أن المجاهدين توفر لهم الدعم العسكري والدبلوماسي والسياسي اللازم من الدول المجاورة خاصة ، ودول العالم الحر عامة ، وخصوصا لو استأفوا أن يتغلبوا على خلافاتهم النظرية ويوجدوا صفوفهم . ولكن اعتبارات سياسية واستراتيجية قد حالت دون تحقيق الشرط الأول ، كما تحول السرعات القبلية والتناقضات الفكرية بين منظمات المجاهدين الست الرئيسية دون تحقيق الشرط الثاني .

والواقع أن المجاهدين الأفغان يكادون يواجهون العدو دون عون خارجي يذكر . فبالرغم من أن الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب يهتمهم أن ينهزم الاتحاد السوفييتي في هذا الصراع ، إلا أنهم ليسوا على استعداد



لتصعيد معارضتهم للاحتلال السوفييتي لأفغانستان ليبلغ حد المجابهة مع الاتحاد السوفييتي . فالغرب يدرك أن أفغانستان تمثل منطقة هامة بالنسبة لأمن ومصالح الاتحاد السوفييتي نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي ويحتمل هذه الحقيقة ويقبلها على مضض . لذا فقد رأينا أن ممارسة الغرب للاحتلال السوفييتي لأفغانستان لم تتعد التنديد به في المراحل الدولية ومحاوله إيجاد حلول سلمية له بالإضافة الى فرض بعض الحقوق الاقتصادية الهزيلة ، وجدى بالذكر أن حكومة ريجان عادت فسمعت بتصدير القمح الى الاتحاد السوفييتي .

أما عن تقديم العون المادي والعسكري للمجاهدين ، فقد كانت جمهورية مصر العربية الدولة الوحيدة التي جاهرت بتقديم هذا العون (٢٢) وقد حرصت الولايات المتحدة ، زعيمة المعسكر الغربى ، على أن يكون العون العسكرى الذى قدمته للمجاهدين منذ بداية الاحتلال سوريا وغير مباشر . وأغلب الظن ، أن تصريح الرئيس ريجان بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٨١ عن استعدادة لتزويد المجاهدين بالسلاح كان عفويا وغير متسق مع السياسة القومية الأمريكية فى هذا الصدد . فقد التزمت الدوائر الرسمية الأمريكية الصمت التام عند ما كشفت وسائل الاعلام الغربية فى الشهور الاخيرة عن الترتيبات السرية التى اتخذتها الحكومة الأمريكية لتسليح المجاهدين ورفض المسؤولون الأمريكيون فى وزارة الخارجية والدفاع التعليق على ما اذيع أو نشر فى هذا الصدد . وقد كانت شبكة تليفزيون آى . بى . سى أول من أعاط اللثام عن هذا السر ، ثم تبع ذلك تقارير

---

(٢٢) تصريح السيد الرئيس الراحل محمد أنور السادات للمجاهدين فى يناير ١٩٨١ ، وتصريحه فى مقابلة تليفزيونية مع بيتر ميلر المعلق بشبكة تليفزيون ان . بى . سى . الأمريكية يوم ٢٢ سبتمبر - انظر أيضا صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون عدد ٢٤ سبتمبر .



في الصحافة الأمريكية والاوربية . وقد كان تجميع الرئيس الراحل انستور السادات يوم ٢٢ سبتمبر عن الاتفاق الذي تم بينه وبين كارتير على تزويد المجاهدين بالسلاح أول تأكيد رسمي لهذا الترتيب السري . (٣٣)

وقد ذكرت صحيفتا الموند الفرنسية والا يكونوميست البريطانية أن الولايات المتحدة قد أغذت على ما تشهها منذ البداية تحريك عملية تزويد الشوار بالسلاح عن طريق اطراف ثالثة ويتنسيق من المخابرات المركزية الأمريكية التي تقوم بشراء السلاح من السوق السوداء . وقالت صحيفة لوموند نقلا عن دوائر قريبة من البنتاجون ان مصر وعمان والصين وباكستان تشترك في عملية تهريب السلاح الى المجاهدين ، كما تشترك السعودية مع الولايات المتحدة في تمويلها . وتحرص الولايات المتحدة على أن تكون الاسلحة المهربة من النوع المستعمل في دول حلف وارسو . وتعتبر جمهورية مصر العربية أهم مصادر السلاح الذي يصل الى ايدي المجاهدين ، ان تزودهم طبقا للاتفاق سالف الذكر بالسلاح الروسي الموجود في مخازن وغيرتها على أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الاسلحة بأسلحة أمريكية . كما تزودهم أيضا بأسلحة مصرية الصنع . وتساهم الولايات المتحدة لنفس الغرض في تشغيل مصانع الاسلحة المصرية التي كان الروس قد ساءموافى بنائها ، وتقوم باكستان أيضا بتقليد بعض الاسلحة الروسية ومد المجاهدين بها سرا . وقد قبلت الصين أن تنقل شحنات الاسلحة التي تصل من عمان على طائراتها الى داخل باكستان . (٣٤)

---

(٣٣) المصدر السابق .

(٣٤) صحيفة لوموند ، عدد ٢٧ يولييه و ١٢ سبتمبر ، وصحيفة الايكونوميست عدد ٨ أغسطس ١٩٨١ .



ولكن المجاهدين يجدون صعوبة في الحصول على السلاح نظرا للسرية المفروضة على العملية كلها ، ونظرا لموقف باكستان البالغ في الحذر بنوع خاص فباكستان تغشى آفة تمدد السوفييتي وتعترف جيدا ان باستطاعته غزو أراضيها في ساعات ، او القيام بتسليح الاقليات مثل البالوش والسندى والبلوشون لحثهم على التمرد على الحكومة المركزية الباكستانية . كما انها تدرك خطورة موقفها لوقوعها بين الضغط الروسى من جهة والهندي من جهة اخرى . وهذا لذلك تشجع الحمل السلمى . وقد بدا ذلك واضحا من رد الفعل السندى احدثه تصريح ريجان سالف الذكر ، ان علق ناطق باسم وزارة الخارجية الباكستانية على ذلك التصريح بقوله أن باكستان لن تسمح بمرور شحنات أسلحة أمريكية في أراضيها لانها لا ترغب فى التورط فى مثل هذه الشحنات اذا تمت . و اضاف قائلا أن باكستان تسعى للوصول الى حل سياسى للامنة الافغانية ولا تسعى التورط فى نزاع مسلح فى وقت تحمل فيه المنظمات الدولية على تحقيق انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان .

كما نرى أن سياسة بقية الدول المجاورة هي الاخرى تجاه مشكلة أفغانستان محكومة بقيود تفرضها عليها ظروف كل منها . فايران مثلا مشغولة بمتاعبها الداخلية فى المرحلة الراهنة ، ولا يريد آية الله العظمى ان يشير عداة الاتحاد السوفيتى لبلاده وعلى أية حال ، فان السلطات الايرانية لا تتعاطف مع معظم الثوار الافغان التى لا تتفق مبادئهم التحررية مع مذهبها السياسى الدينى . وتقتصر ايران مساعدتها على جماعة الحزب الاسلامى المتطرفة بزعامة غلب الدين حكمتار . وحتى المساعدات التى تطلقها هذه الجماعة محدودة للغاية . (٢٥)





فإذا نظرنا الى الهند ، نجد أنها عمليا وواقميا لا تستطيع أن تديمن الاحتلال السوفييتي بشدة ، ناهيك عن تقديم المساعدة للشوار الاغقان رغم كونها أحد أعمدة حركة عدم الانحياز ، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالا تحساد السوفييتي ، والمساعدات العسكرية والاقتصادية التي يقدّمها عليها . ولقد رأينا أن الهند قد امتنعت عن التصويت على قرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة اللذين ادانا الاحتلال السوفييتي ، وان كانت الحكومة الهندية قد أبلغت بريجنينيف عند زيارته لنيودلهى فى ديسمبر الماضى رسميا انها ضد التدخلات الأجنبية فى الدول المستقلة .

كذلك فان العلاقات الباكستانية الهندية المعقدة والمثيرة منذ استقلال البلدين عام ١٩٤٧ تمثل هى الأغسرى عاملا هاما فى الحسابات الهندية للوجود السوفييتي فى أفغانستان . فقد شاهدت هذه العلاقات أربعة حروب وصراعات عسكرية بسبب كشمير وبنجالاديش وغيرها من المشاكل . ويزيد الأمر تعقيدا أن الاحتلال السوفييتي لأفغانستان قد أخرج باكستان من عزلتها عن الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيين ، بعد أن كانت الأولى قد أوقفت مساعدتها لباكستان منذ ابريل ١٩٧٩ بسبب برنامجها السرى لانتاج أسلحة ذرية . أما بعد الاحتلال فقد اخذ الغرب ينظر الى باكستان على أنها حاجز مانع ضد التوسع السوفييتي فى المنطقة . ولقد كان ذلك المفهوم وراء صفقة بيع أسلحة امريكية لباكستان بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار ، وتشتمل على ٤ طائرة من طراز ف - ١٦ المتقدمة . وقد وافقت الولايات المتحدة على طلب باكستان تسليمها عددا من هذه الطائرات فى خلال عام واحد . (٢١)



وطبيعى أن يشير هذا الاتفاق الذى يشكل ركنا هاما فى سياسة الرئيس ريجان لبناء ما يسميه بالاجماع الاستراتيجى لمواجهة الخطر السوفييتى غضب الهند التى ترى فيه تهديدا لامنهما فهى رغم تفوقها المسكرى تخشى أن تستعمل باكستان طائرات ف- ١٦ فى تدوير المطارات الهندية وعشروعات البتروكيمياويات والمنشآت النووية .

ولقد انعكس هذا الوضع الجديد على موقف الهند من قضية أفغانستان ان زادها ميلا نحو حكومة كابول فأخذت تدافع عن موقف تلك الحكومة التى تؤمن الهند بانها جادة فى مساعيها لحل المشكلة . ولقد شنت انديرا غاندى هجوما عنيفا ضد باكستان والولايات المتحدة اثر اتمام الصفقة ، واتهمتهما بعرقلة أى حل يتيح للاتحاد السوفييتى سحب قواته من أفغانستان حتى تستقر باكستان وضعها الجديد كدولة على الخطوط الاولى للمواجهة بين الشرق والغرب لخدمة مآربها ، ولأن دولة اكبر كثيرا من باكستان وتعنى بذلك الولايات المتحدة - ترى من مصلحتها ان يظل الاتحاد السوفييتى متورطا فى المشاكل فى أكثر من جبهة . (٢٧)

ولاشك أن الولايات المتحدة تود أن تحصل على ميزات استراتيجية مقابل تسليح باكستان ، فبينما تدرك ان باكستان بوصفها دولة غير منحازة لا يمكنها السماح باقامة قواعد أمريكية على أراضيها يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة قد تسمى للحصول على مزايا أكثر استتارا كاقامة محطات تصدئ فى باكستان ، أو الحصول على وعد بالسماح للاستطلاع الساتل باستعمال ميناء كراتشى ، أو على الأقل السماح بعبور الاسلحة التى يدفع الغرب ثمنها



الى الشوار الافغان والتي قد تتضمن صواريخ أرض / جو قادرة على إسقاط طائرات  
ميج ٢١ والهليكوبتر المقاتلة المتطورة من طراز م - ٢٤ ز . (٧٨)

أما الصين ، وهي العدو اللدود لكل من السوفييت والهند فموقفها  
تجاه الازمة افغانية محكم هو الاخر بعاملين اساسيين ، ينبع الاول من  
العداوة الصينية السوفيتية التي تجعل الصين تمارض أى نظام تدعّمه موسكو ،  
بينما ينبع العامل الثانى من الصداقة التقليدية التي تربط الصين بباكستان ،  
والتي تزداد مع الأيام لموازنة الثقل الهندى على باكستان من جهة والثقل  
السوفييتى من جهة أخرى .

وقد دفعت هذه الاسباب الاستراتيجية الصين لاعلان ادانتها للاتحاد  
السوفييتى ومساندتها للمجاهدين الافغان ودعمها لباكستان . ولكن ظروف  
الصين الداخلية في المرحلة الحالية قد فرضت عليها ~~الصين~~ التزام الكثير  
من الحذر والتردد حيال أزمة أفغانستان ، ان يطمح القادة الصينيون الاولوية  
لترتيب منزلهم من الداخل ، ومن ثم فقد فرضوا على أنفسهم سياسة تهادئة  
المواجهة مع موسكو واكتفوا بالتصريحات السياسية وتقديم العون للمجاهدين  
عن طريق توصيل السلاح اليهم كما سبق أن ذكرنا .

وهكذا نجد أن العالم لم يخط للشوار العون والدعم اللذين يستحقهما  
كفاحهم في سبيل الحرية والاستقلال . وعلى العالم الاسلامى المفروض أن يهتم  
بمسوية الازمة ، ويحوّل عليه المجاهدين ، فباستثناء العون المشار اليه  
من السعودية والمساعدة التي تقدمها جمهورية مصر العربية خارج نطاق المؤتمر  
الاسلامى ، نجد انه رغم صدور كثير من القرارات عن المجموعة الاسلامية فـان



هذه القرارات تدور في دامة من عدم الفاعلية نتيجة لتضارب أهداف الدول  
الاسلامية وتعارض ارتباطاتها الدولية والا لتتصاق بعجلات القوى المعنوية  
المتصارعة .

ولكن مع كل هذه الصعوبات التي تواجه نضال الثوار الافغان ، فقد  
استطاع هؤلاء بشهادة المراقبين الدوليين أن يحرزوا نجاحا ملموسا فسي  
مقاومتهم للحكومة المميلة في كابول رغم دعم الاتحاد السوفييتي العسكري والمادي  
لها .

ويدعم من قوى المجاهدين شعورهم بالثقة بأنفسهم ، ورضاؤهم عما يحرزونه  
من نجاح بامكانياتهم المحدودة . ويرى بعض المراقبين أنه من الغريب أن  
الخلافا القائم بين جماعات الثوار لم يؤثر على فعالية المقاومة قبل ان البعض يعتقد  
اندرما كان هذا الانقسام في صالحهم انه يجعل من الصعب على العدو  
التخطيط المنطقي لمواجهة اعمالهم المستقلة غير المتناسقة .

ويشعر المجاهدون انهم قد بدأوا فعلا تحديد سيطرة السوفييت  
في بعض المناطق مثل المناطق الجبلية التي تشكل  $\frac{3}{4}$  أرض أفغانستان ، والتي  
استبعد السوفييت غزوها في الوقت الحاضر . ويرى المعلقون الغربيون أن نضال  
المجاهدين الافغان يسير على ما يرام اذا قيمن النجاح بمقدار العسائر التي





يكبد ها المجاهدون للنظام الحاكم في كابول وللصوفييت ، وقد رتبهم على منسج النظام من توسيع قاعدته السياسية . كما أنهم قد استطاعوا أن يبقوا حركة التحرير حية امام العالم . (٢٩) وقد تمكن الثوار مؤخرا من اقامة محطة اذاعة سرية معادية للصوفييت تبث ارسالها في شرق أفغانستان وتدعى " راديو كابول الحرة " . ولا شك أن هذه الاذاعة سيكون لها أثر كبير في دعم حركة الثوار حيث كان الاتصال بينهم يشكل عائقا كبيرا في تنسيق حركاتهم ، كما سترفع من معنويات المجاهدين ، ان كانت الوحدة والعزلة اقصى ما يعانون منه ففى مواقعهم المتباعدة .

ولا شك أن الاتحاد السوفيتي مدرك للصعوبات التي يواجهها ، ويواجهها معه نظامه العميل ، وان موسكو تشعر بالتأكد أن تدغلها فى أفغانستان أصبح عبئا ثقيلا عليها ، خاصة مع تفاقم الصراع في بولندا التي يشكّل الوضع فيها تهديدا خطيرا للكيان الشيوعي بأسره . فبالإضافة الى المقاومة الصامدة التي تلقاها حكومة بابرارك كارمل ، تعمق الصراعات الداخلية صفوفها . وقد أوردت الصحف أنباء معركة بالأسلحة النارية جرت في يونيو الماضي داخل القصر الجمهوري بينما كان كارمل في موسكو حيث كان الروس يقتحمونه بتصفية خلافاته مع السيد أسد الله سراءوار زعيم جناح " خلشاق " في الحزب الشيوعي . وبالرغم من تمكن كارمل من التغلب على خصومه ففى الأسبوع التالي ، فقد اغتيل عدد من رجال حزب يار شام خلال شهر يوليو وأغسطس ، كما حدثت مواجهات عنيفة بين الطرفين في كابول . (٣٠)

(٢٩) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، عدد ١ و ٢ سبتمبر .

(٣٠) صحيفة التايمز عدد ١ أغسطس .



كذلك تواجه الحكومة صعوبات جمة في الحفاظ على جيش قادر على حماية النظام ، الامر الذي كان الاتحاد السوفييتي يتمناه ليتيح له سحب قواته من أفغانستان دون الاضرار بمصالحه . وقد انكمش الجيش الأفغاني الى ثلث حجمه نتيجة لهروب أعداد هائلة من الجنود بأسلحتهم وانضمام البعض الى المجاهدين ، وإلى عدد القتلى والتصفيات التي يقوم بها النظام الحاكم ضد معارضيه من العسكريين . وقد دعا هذا الوضع السيئ الى اعلان تعبئة واسعة النطاق في منتصف شهر سبتمبر حيث استدعت الحكومة العسكرية الاحتياطيين تحت سن الخامسة والثلاثين ، بعد أن كانت قد جندت صفار السن ، حتى من هم دون السادسة عشر . والمرجح أن تستهدف التعبئة العاملين في أجهزة الدولة وما تبقى من صناعات ، مما سيكون له عواقب وخيمة على فاعلية جهاز الدولة واقتصاد البلاد . (٣١)

والمشكلة الآن هي أن تجد موسكو الممادة التي تتيح لها الخروج من ورطتها دون اراقة ماء الوجه . وطبيعى أن أحدا لا يتوقع أن توافق موسكو صراحة على أى اقتراح يعنى فى النهاية التخلي عن النظام الذى أتت به فى كابل والذي كلفها الكثير من الدماء والمال . وهم على أية حال يتمسكون حتى هذه اللحظة بوجوب الاعتراف بحكومة كابل قبل البدء فى أية مباحثات الامر المفروض من قبل الثوار . كما أنه ما من شك أنه بالرغم من الصعوبات المذكورة فإن فى استطاعة السوفييت كدولة عظمى أن تمتص الخسائر المادية وأن تتحمل الخسائر الدبلوماسية الناجمة عن غزو بلد اسلامي .



ومن ناحية أخرى فإن المجاهدين بالرغم من النجاح النسبي الذي أحرزوه من الواقعية بحيث يدركون أنهم لن يحققوا انتصارا ساحقا ضد السوفييت. لذلك ففي الظروف الراهنة يكمن الحل الأمثل في أن يتمكن الثوار من تعبئة الرأي العام العالمي لصالحهم ليكسبوا تأييده الديبلوماسي ، وفي أن يعززوا قدرات كافيا من الانتصار يتيح لهم الدخول في مفاوضات للتوصل الى نظام يرضى الطرفين .

ويلاحظ أن هناك نقاط اتفاق بين مطالب الثوار ومطالب باكستان من جهة ومطالب حكومة كابول من جهة أخرى .

فباكستان تود للأسباب السابق ذكرها التوصل الى حل سلمي طبقا للمبادرة اسلام آباد التي تطالب باجراء حوار دون شروط مسبقة بين باكستان وايران والهند والحزب الحاكم في كابول اي دون الاعتراف بالحكومة الرسمية في أفغانستان - على أن يهدف هذا الحوار الى تحقيق الانسحاب السوفييتي . وعودة اللاجئين الذين يشكلون عبئا على اقتصاد باكستان الى بلادهم ، وان يتم ذلك دون حدوث مجابهة مع الاتحاد السوفييتي .

كذلك لا تمنع باكستان في أن تضمن الدولتان العظميان الالتزام بالاتفاقيات الناجمة عن المفاوضات المذكورة وضمن عدم تدخل قوى أجنبية في شؤون أفغانستان . وقد رأينا أن هذا الشرط مقبول أيضا من قبل حكومة كابول على أن يعترف بها كممثل شرعي للشعب الأفغاني ، وهذه هي نقطة يجب أن تكون محل تفاوض مع الأطراف المعنية لا يجاد حل يرضى الطرفين .

أما المجاهدون ، فبالرغم من الخلافات النظرية القائمة بين منظماتهم الرئيسية ، يبدو أنهم متفقون على الشروط التالية : (٣٢)

(٣٢) توصل الى معرفة هذه الشروط صلاح الدين حافظ بمعدان أجرى حوارا مع قادة المجاهدين الأفغان - الا هرام ١٨ / ٢ / ٨١ - ص ٥٥



- مشاركة منظمات المجاهدين مشاركة فعالة كطرف اصيل في محادثات تحقيق التسوية .
  - انسحاب الجيش السوفييتي انسحابا كاملا من البلاد ( ويعلن السوفييت استبعادهم لذلك بشرط الاعتراف بحكومة كابول وتعهد الجهات الاجنبية بعدم التدخل في شؤون افغانستان الداخلية .
  - تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الى بلادهم ( وقد دعيت كابول المهاجرين الى العودة بل والخت في هدوء قانون الاصلاح الزراعي البخيض الى نفوس الشعب الافغانى ووعدت باعادة الاراضى المصادرة الي اصحابها عند عودتهم الى البلاد ) .
  - اطلاق سراح كل المسجونين المعتقلين واعادة كل الذين فصلتهم حكومة كابول الى أعمالهم .
  - اجراء استفتاء شعبي حر تحت اشراف معايد لكي يقرر الشعب الافغانى نوع الحكم الذى يريده دون أى ضغوط من اى طرف خارجي .
  - اتفاق دولي تضمن به الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ممسا استقلال أفغانستان .
- وتحاول الامم المتحدة الان التوصل لاجراء محادثات بين باكستان وافغانستان على مستوى الاعزاب معق لا يحصى ذلك اعترافا بالنظام . ولكن كما تقول الواشنطن بوست ، يتوقف تنفيذ هذا العمل على قبوله من الولايات المتحدة ، ان يرى فيه البعض ارضا لذاتعاد السوفييتى ، وذلك مالا يريده بعض مستشارى الرئيس ريجان الذين يرون مصلحة الولايات المتحدة فى أن يظل الاتحاد السوفييتى متورطا فى أفغانستان ، بينما يرى البعض الاخر ان مصلحة الولايات المتحدة ان تحصل على استقرار المنطقة . (٣٣)





ولاشك أن هذا الاستقرار يتطلب أيضا أن تحاول الولايات المتحدة تشجيع  
الوفاق بين باكستان والهند ، لأن الهند بالرغم من تقربها إلى الاتحاد السوفييتي  
ليست حليفة دأئمة له . وهي علاوة على ذلك بلد ديمقراطي يمكن أن تلعب دورا  
هاما في منطقة جنوب شرقي آسيا .

وتذكرنا الهيرالد تريبيون أن الهند لم تتجه في الستينات إلى السوفييت  
للحصول على السلاح إلا بعد أن فشلت في الحصول على احتياجاتها من الولايات  
المتحدة .

ولا بد لحل الأزمة من أن يدخل الثوار طرفا أصليا في مرحلة ما من المباحثات  
للاشتراك في تقرير مصير بلادهم ، كما جاء في المبادرة الأوروبية التي لم ترفض رسميا  
من قبل حكومة الاتحاد السوفييتي حتى الآن .



(العلامه ق )



نص مشروع قرار مجلس الأمن - حول أفغانستان  
( الذي جرى نقضه من قبل الاتحاد السوفياتي في ٢٧ يناير ٨٠ )

- ان مجلس الأمن
- بعد أن نظر في الرسالة المؤرخة الثالث من كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ،  
الموجهة الى رئيس مجلس الأمن ( س/ ١٣٧٢٤ والاضافتين ١ و ٢ )  
وان يشعر بقلق شديد ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان وتأثيرها  
على السلام والأمن الدوليين .
- وان يعيد تأكيد حق الشعوب بتقرير مستقبلها بصورة متحررة من التدخل  
الخارجي ، بما في ذلك الحق باختيار شكل الحكم الخاص بها .
- وان يحمي التزامات الدول الأعضاء بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد  
بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ،  
أو في أية صورة أخرى لا تتماشى مع غايات الأمم المتحدة ،
- ١- يعيد مجددا تأكيد قناعته بأن سيادة كل دولة وسلامة أراضيها  
واستقلالها السياسي هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي  
سيكون أي انتهاك له لأي عذر كان مناقضا لغاياته وأهدافه .
- ٢- يتأسى بشدة للتدخل المسلح الأخير في أفغانستان الذي لا يتماشى  
مع ذلك المبدأ .
- ٣- يؤكد أن سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي  
ووضعها كدولة غير منخازة يجب أن تحترم احتراماً كاملاً .
- ٤- يدعو الى الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية  
من أفغانستان لتمكين شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به واختيار أنظمتهم  
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو متحرر من التدخل أو الاكراه أو التقييدات  
الخارجية من أي نوع كان .
- ٥- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم نحو تنفيذ هذا في  
خضون أسبوعين .
- ٦- يقرر البقاء في حالة متابعة لهذه القضية .



( قرار الجمعية العامة د أ ط ٢ / ٦ )

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة ،  
ان تحيط علما بقرار مجلس الأمن ٤٦٢ ( ١٩٨٠ ) المؤرخ في ٩ كانون الثاني /  
يناير ١٩٨٠ الذي يدعو الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لمبحث  
المسألة الواردة في الوثيقة  
وان يساورها شديد القلق ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان وما يترتب  
عليها من آثار على السلم والأمن الدوليين .  
وان تؤكد من جديد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مستقبلها  
واختيار شكل حكمها متحررة من التدخل الخارجي .  
وان تضع في اعتبارها التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية  
عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية  
واستقلالها السياسي ، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق  
الأمم المتحدة .  
وان تدرك الحاجة الملحة الى الانهاء الفوري للتدخل الأجنبي المسلح في  
أفغانستان حتى يتسنى لشعبها أن يقرر مصيره دون تدخل أو قسر خارجيين .  
وان تلاحظ مع بالغ القلق تدفق اللاجئين الكبير من أفغانستان ،  
وان تشير الى قراراتها بشأن تعزيز الأمن الدولي ، وعدم جواز التدخل  
في الشؤون الداخلية للدول ، وحماية استقلالها وسيادتها ، وبشأن مبادئ  
القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق  
الأمم المتحدة .  
وان تمرب عن بالغ قلقها ازاء التفاقم الخطير للتوتر ، واشتداد التنافس ،  
وزيادة اللجوء الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول  
مما يهدد بمصالح جميع البلدان ، لاسيما بلدان عدم الانحياز ،  
وان تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ الميثاق والمسؤولية الملقاة على عاتق  
الجمعية العامة بموجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق ومن قرار الجمعية العامة  
٣٧٧ ألف ( د - ٥ ) المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ ،





- ١- تؤكد من جديد أن احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتنافى أى انتهاك له ، بأية ذريعة على الإطلاق ، مع أهداف الميثاق ومقاصده ،
- ٢- تشجب بقوة التدخل المسلح الذى حدث مؤخرًا فى أفغانستان والذى يتنافى مع هذا المبدأ .
- ٣- تناشد جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به ، وأن تمتنع عن أى تدخل فى الشؤون الداخلية لذلك البلد ،
- ٤- تدعو الى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية فسر أفغانستان من أجل تمكين شعبها من تقرير شكل حكمه واختيار نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية متحررا من أى نوع من أنواع التدخل أو التخريب أو القسر أو الضغط الخارجى أيا كان .
- ٥- تحث جميع الأطراف المعنية على الاسهام ، بسرعة ووفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، فى ايجاد الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعا الى ديارهم ،
- ٦- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق مع مفوض الأمم المتحدة السامى لشؤون اللاجئين ،
- ٧- ترحو من الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ، بصورة فورية سريعة ، بالتقدم المحرز صوب تنفيذ هذا القرار ،
- ٨- تطلب الى مجلس الأمن أن ينظر فى الطرق والوسائل التى يمكن أن تساعد فى تنفيذ هذا القرار .



نص القرار الجماعي الذي اتخذته المؤتمر الاسلامي  
لوزراء الخارجية في اسلام آباد (٢٩ يناير ١٩٨٠)

ان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في دورته الأولى الاستثنائية في اسلام آباد من السابع من ربيع الأول حتى التاسع منه الموافق السابع والعشرين حتى التاسع والعشرين من كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ،  
تمشيا مع مبادئ وأهداف منظمة المؤتمر الاسلامي وأحكام القرارات التي  
اتخذها مؤتمر القمة الاسلامي وتأكيداً للأهداف المشتركة لشعوب الأمة الاسلامية  
ومصيرها المشترك ،  
وان يعيد الى الذاكرة على الأغص المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز  
وأفغانستان عضو مؤسس فيها ،  
وان يعرب عن قلقه الشديد ازاء التصاعد الخطر للتوتر واشتداد التنافس  
واللجوء المتزايد الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول  
أخرى وعلى الأغص الدول الاسلامية ،  
وان يعرب عن تصميم حكومات وشعوب الدول الأعضاء على رفض جميع أنواع  
وأشكال الاحتلال والاحتلال الأجنبي والسبيل في سبيل مناطق النفوذ ، مقوية بذلك  
سيادة الشعوب واستقلال الدول ،  
وان يشعر بقلق شديد من جراء التدخل السوفييتي المسلح في أفغانستان  
وتأثير هذا التدخل على ارادة شعب أفغانستان المسلم في ممارسة حقه في تقرير  
مستقبله السياسي ،  
وان يعتبر أن استمرار وجود القوات السوفياتية في أفغانستان ومحاولتها  
فرض الأمر الواقع والعمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات ضد الشعب  
الافغاني بأنها تها من المواثيق والأعراف الدولية وتنتهك حقوق الانسان  
بصورة فاضحة ،  
وان يعيد تأكيد تصميم الدول الاسلامية على اتباع سياسة غير منحازة بالنسبة  
الى الدولتين الحظيمنتين وحماية للشعب المسلم من التأثير السيئ للصرب الهاربين  
بين هاتين الدولتين ،  
وان يدرك ادراكاً تاماً العبء المالي الضخم الذي تتحمله دول مجاورة  
لافغانستان وعلى الأغص جمهورية باكستان الاسلامية ، نتيجة للملجأ الذي توفره  
لمئات الألوف من الشعب الافغاني من شيوخ ونساء وأطفال نزحوا بفعل الاحتلال  
العسكري السوفياتي ،



( ٢ )

وان يؤكد أن الاحتلال السوفياتي لافغانستان هو انتهاك لاستقلالها واعتداء على  
حرية شعبها وخرق فاضح لجميع المواثيق والأعراف الدولية كما أنه يهدد خطير  
للسلام والأمن في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم ،

فهمسـو :

١- يدين العدوان المسكري السوفياتي الافغاني ويشجبه ويتأسف لمبشدة  
كونه خرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية ، وبالدعوة الاولى ميشاق  
الأمم المتحدة التي أدانت هذا العدوان في قرارها رقم س٦ / ٢ الصادر في ١٤  
كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي ويدعو جميع الشعوب  
والحكومات في جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا العدوان وشجبه  
كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحقوق الشعوب لا يمكن تجاهله .

٢- يطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية  
المتركزة فوق اراض افغانية ويكرر موقفه من أن على القوات السوفياتية أن تمتنع عن  
القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغاني وأبنائه المناضلين حتى رحيل  
آخر جندي سوفياتي عن اراضي أفغانستان ، ويحث جميع الدول والشعوب على  
تأمين الانسحاب السوفياتي بجميع الوسائل الممكنة .

٣- يدعو الدول الأعضاء الى هدم الاعتراف بالنظام الافغاني غير الشرعي  
والى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك البلاد الى أن يتم الانسحاب التام للقوات  
السوفياتية من أفغانستان .

٤- يدعو جميع الدول الأعضاء الى وقف جميع المعونات وجميع أشكال  
المساعدة الممنوعة للنظام الافغاني الحاضر من قبل الدول الأعضاء .

٥- يحث جميع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم على دعم الشعب  
الافغاني وتقديم المعونة له واسمافا اللاجئين الذين أبعدهم العدوان عن  
بيوتهم .

٦- يوصي جميع الدول الأعضاء بأن تؤكد تضامنها مع الشعب الافغاني  
في نضاله العادل من أجل صون دينه واستقلاله الوطني وسلامة أراضيه واستعادة  
حقه في تقرير مصيره .

٧- يعلن بجدية تضامنه التام مع الدول الاسلامية المجاورة لافغانستان  
ضد أي تهديد لا منها ورفاهيتها ويدعو دول المؤتمر الاسلامي الى ان تدعم بصورة  
جازمة وتقدم كل تعاون ممكن لهذه الدول في جهودها الرامية الى صون سيادتها  
واستقلالها الوطني وسلامة أراضيها صيانة كاملة .



( ٢٣ )

- ٨- يفوض الأمين بتسلم تبرعات من الدول الأعضاء والمنظمات والافراد ودفع الأموال للسلطات المعنية ببناء على توصية لجنة من ثلاث من الدول الأعضاء يشكلها هو نفسه بالتشاور مع الدول المعنية .
- ٩- يدعو الدول الأعضاء الى أن تدرس عن طريق الهيئات المناسبة عدم الاشتراك في الألعاب الاولمبية التي ستجرى في موسكو في تموز / يوليو ١٩٨٠ حتى يذعن الاتحاد السوفيتي لدعوة الجمعية العمومية للأمم المتحدة وكذلك ( دعوة ) المؤتمر الاسلامي ويسحب جميع قواته فوراً من أفغانستان .
- ١٠- يفوض الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بأن يتابع تنفيذ هذه القرارات وأن يرفع تقريراً حول ذلك الى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .





نص قرار لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة  
حول أفغانستان  
( بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٠ )

ان اللجنة . . . .  
ان تعيد الى الذاكرة أن احدى الغايات الاساسية لميثاق الأمم المتحدة  
هى " تطوير علاقات ودية بين الدول تركز على احترام لمبدأ الحقوق المتساوية  
وتقرير المصير للشعوب " ،  
وان تشير الى أن ممارسة حق تقرير المصير قد مكنت الغالبية العظمى  
من الشعوب فى عهد السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاحتلال الأجنبى من تحقيق  
استقلالها الوطنى ،  
وان تكرر تصميم الدول الأعضاء على رفض جميع أشكال وأنواع الاحتلال  
والتوسع الأجنبى والسباق فى سبيل مناطق نفوذ ، مقوية بذلك سيادة واستقلال  
الدول وممارسة الشعوب لحقها بتقرير المصير .  
وان تعرب عن قلقها العميق للتصاعد الخطر فى التوتر واشتداد التنافس  
واللجوء المتزايد الى التدخل العسكرى والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول  
مما يضر بمصالح جميع الدول ،  
وان تشعر بقلق خطير ازاء التدخل السوفياتى العسكرى فى أفغانستان  
وتأثير هذا التدخل على حق شعب أفغانستان المسلم فى ممارسة حقه بتقرير  
مستقبله السياسى ،  
وان تؤكد أن الاحتلال السوفياتى لأفغانستان يشكل انتهاكا لاستقلال  
تلك البلاد واعتداء على حرية شعبها وانتهاكا فاضحا لجميع القوانين والمواثيق  
والاعراف الدولية ، فضلا عن كونه تهديدا خطيرا للسلام والامن فى المنطقة وفى  
جميع أنحاء العالم ،  
وان تعتبر أن استمرار وجود قوات الاتحاد السوفياتى فى أفغانستان ،  
ومحاولتها فرض الأمر الواقع والحطيات العسكرية التى تقوم بها هذه القوات ضد  
الشعب الافغانى يهزأ من المواثيق والاعراف الدولية وينتهك حقوق الانسان  
بصورة فاضحة ،  
وان تدرك ان رايكا تاما الحبيب المالى الضخم الذى تتحمله دول مجاورة  
لافغانستان . وعلى الاخص جمهورية باكستان الاسلامية التى قدمت ملجأ لمئات  
الالوف من الشعب الافغانى من كهول ونساء وأطفال نزحوا بفعل الاحتلال  
العسكرى السوفياتى .



( ٢ )

وان تعيد الى الذاكرة القرار رقم ٢/٦ الصادر في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ عن الجلسة الطارئة الخاصة السادسة للجمعية العمومية التي أعريت عن أسفها البالغ للتدخل العسكري في أفغانستان وتحتل القوى انسحاب القوات الاجنبية من تلك البلاد .

وان تشير الى القرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الاولى للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية حول التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان ،  
١- تدوين العدوان العسكري السوفياتي على الشعب الافغاني وتشجيعه وتأسف له بشدة كونه خرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية ، وبالدرجة الاولى ميثاق الامم المتحدة وتدعو جميع الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا العدوان وشجبه كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا للحريات الشعوب .

٢- تطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفياتية المتمركزة فوق اراض افغانية .

٣- تكرر القول بأن على القوات السوفياتية أن تمتنع عن القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغاني حتى يتم الرحيل التام للقوات السوفياتية عن اراضي أفغانستان .

٤- تدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع عن تقديم أية مساعدة الى النظام الافغاني الحالي المفروض فرضا .

٥- تحث جميع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم على تقديم مساعدة سخية وعون الى اللاجئين من أفغانستان الذين أقصوا عن بيوتهم .

٦- توصي بأن تؤكد جميع الدول الاعضاء تضامنها مع الشعب الافغاني في نضاله العادل من أجل دينه واستقلاله الوطني وسلامة اراضيه واستعادة حقه في تقرير مصيره وأن تقدم كل مساعدة ممكنة له من أجل هذه الغاية .

٧- تعلن بجدية تضامنها التام مع الدول المجاورة لأفغانستان ضد أي تهديد لأمنها ورفاهيتها وتدعو جميع الدول بقوة لتأييد هذه الدول وتقديم كل تعاون ممكن معها في جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها وسلامة اراضيها صيانة كاملة .



تصريح وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي  
بتاريخ ١٥ / يناير ١٩٨٠

ركزت الدول التسع الأعضاء في المجتمع الأوروبي اهتمامها على الأمانة الأفغانية . وفي ضوء تطورها الدراماتيكي والمناقشة التي جرت في مجلس الأمن والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة . أعاد الوزراء التأكيد قلقهم الشديد بالنسبة إلى الأمانة التي أوجدتها تدخل الاتحاد السوفياتي العسكري في أفغانستان والذي يشكل انتهاكا خطيرا لمبدأ العلاقات الدولية المصانة حرمة في ميثاق الأمم المتحدة . وقد شدوا على أن التفسير الذي أعطاه الاتحاد السوفياتي لتبرير تدخله هو غير مقبول . وهم يرون أن التدخل السوفياتي يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة غير منازعة تنتمي إلى العالم الإسلامي ويشكل كذلك تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك شبه القارة الهندية والشرق الأوسط والعالم العربي . وقد كان هناك قلق بالغ إذ لاحظ وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبي التسع أنه على رغم الاحتجاج العالمي تقريبا على التدخل العسكري السوفياتي ، فإن الاتحاد السوفياتي قد نقض قرارا حول الأمانة أفغانية تبنته دول عدم الانحياز وأيدته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن .

وهم يحثون الاتحاد السوفياتي على العمل بصورة تنسجم مع القرار الخاص بالأمانة الأفغانية الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة والذي يدعو إلى الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان . وقد كرست دول المجتمع الأوروبي التسع جهودا مستواصلة لقضية الوفاق وهي لا تزال مقتنعة بأن هذه العملية هي في مصلحة جميع أعضاء المجتمع الدولي . وهي مقتنعة على أي حال ، بأن الوفاق لا يتجزأ وله بعد عالمي . وهي لذلك تحتل الاتحاد السوفياتي بصورة تنسجم مع مقاييس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على السماح للشعب الأفغاني بأن يقرر مستقبله بدون تدخل أجنبي .

وان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي لدى تحديد همهم لموقفهم من هذه القضية المهمة يدركون إدراكا عميقا أيضا المذاب الذي قاساه الشعب الأفغاني بوجه عام نتيجة الأمانة بمن فيهم أولئك الأفغان الذين أجبروا على مفارقة بلادهم .



مقتطفات من البيان المشترك لوزراء خارجية الدول الأعضاء في  
ورابطة دول جنوب شرق آسيا  
حول قضايا سياسية  
( بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠ )

١- بمناسبة الاجتماع الوزاري الثاني للمجتمع الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا في كوالا لامبور في ٨ و ٧ آذار/مارس ١٩٨٠ ، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي اجتماعات رسمية إجريا خلالها تبادلًا مكثفًا في وجهات النظر حول المشاكل الإقليمية والدولية والتطورات التي حصلت منذ اجتماعهم في بروكسل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . وقد أعادوا تأكيد التزامهم بالعمل تجاه سلام عالمي وتعاون وتفاهم دوليين ونمو اقتصادي وعدالة اجتماعية وحقوق الإنسان وشددوا أيضا على الحاجة لان تنفيذ جميع الدول تقيدا كليا بالمبادئ التالية : احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جميع الدول وعدم اللجوء الى القوة والتهديد باستعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . واتفقوا على أن هذه المبادئ هي ذات أهمية حيوية للعلاقات بين الدول . وقد جرت المناقشات في روح من الود البالغ والصداقة المتبادلة .

٢- ان وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي ، بعد أن حللوا التطورات الدولية الراهنة أعربوا عن قلقهم البالغ لنشوء مصادر جديدة وخطرة للتوتر في وقت لم يتم فيه إيجاد حلول لمصاعب أخرى خطيرة تؤلف مشاكل بالغة الصعوبة . وقد لاحظوا أن التوتر والصعوبات كائنة في صورة رئيسية في مناطق العالم الثالث حيث توفر مناخ من السلام والتعاون الدولي هو أمر لا مفر منه لانجازات التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وقد بحثوا المجتمع الدولي وخصوصا الأمم المتحدة وأمينها العام على العمل بنشاط من أجل حل المشاكل بمقتضى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٣- أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي عن قلق بالغ لتدخلين مسلحين سافرين من قبل دولتين أجنبيتين ضد دولتين من دول عدم الانحياز في آسيا هما التدخل الفيتنامي المستمر في كامبوتشيا والتدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان . وقد تأسوا بشدة للتدخلين المسلحين ضد هذين البلدين وكان القاسم المشترك بين التدخلين فرض الارادة على دولتين صغيرتين مستقلتين من قبل دولتين أجنبيتين عن طريق استبعاد القوة في انتهاك سافر للقانون الدولي





مهددين بذلك الامن والسلام الدوليين . وقد دعوا الى تنفيذ مبكر لقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمى ٣٤ / ٢٢ د . أ . ط - ٦ / ٢ الصادرين فى ١٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٩ و ١٤ كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ على التوالى بما فى ذلك الانسحاب التام للقوات الاجنبية من كامبوتشيا وأفغانستان .

٤- أعرب وزراء خارجية الدول الاعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجتمع الأوروبى عن أساهم البالغ لحجب تقرير المصير عن شعبى كامبوتشيا وأفغانستان اللذين يجب أن يسمح لهما بتقرير مستقبلهما السياسى دون تدخل أجنبى أو اكراه أو اخافة . وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لمعاناة شعبى كامبوتشيا وأفغانستان اللذين أجبروا على ترك بلدَيْهما بسبب اعتداء خارجى واللذين تعتبر المساعدة المادية الآن ضرورية لبقائهما .

٥- ان وزراء خارجية الدول الاعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجتمع الأوروبى ان اخذوا بعين الاعتبار نتائج اجتماع الدول التسع فى روما فى ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٠ والمؤتمرات الاسلامى لوزراء الخارجية فى اسلام آباد من ٢٧ الى ٢٩ كانون الثانى / يناير ١٩٨٠ ، ناشدوا جميع الدول ان تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها السياسى وسلامة اراضيها وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به ، وفى هذا السياق اتخذوا وجهة النظر القائلة أن الازمة يمكن التغلب عليها بصورة بناءة عن طريق تعزيز أفغانستان محايدة وغير متحازة خارج نطاق المناقشة بين الدول .



(ملحق / ٧)

## قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٣٥ / ٣٧

(٢٠ نوفمبر ١٩٨٠)

### الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة،  
وقد نظرت في البند المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " ،  
وان تشير الى قرارها د ا ط - ٢ / ٦ المؤرخ في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة السادسة ،  
وان تؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والتزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة ضد سيادة أى دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ،  
وان تؤكد من جديد كذلك حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تحديد شكل حكمها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دونما تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أى نوع كان ،  
وان يساورها شديد القلق لاستمرار التدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان بما يتنافى مع المبادئ المذكورة أعلاه ، وآثاره الخطيرة على السلم والأمن الدوليين ،  
وان يساورها بالغ القلق لزيادة تدفق اللاجئين من أفغانستان ،  
وان تدرك ادراكا عميقا الحاجة الملحة الى حل سياسي للحالة الخطيرة فيما يتصل بأفغانستان ،  
وان تدرك أهمية الجهود المستمرة التي تبذلها منظمة المؤتمر الاسلامي ومبادراتها لايجاد حل سياسي للحالة فيما يتصل بأفغانستان ،  
١- تكرر القول أن المحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ، ضرورة لايجاد حل سلمي للمشكلة .  
٢- تؤكد من جديد حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختياره نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أى نوع كان .  
٣- تدعو الى انسحاب القوات الأجنبية فوراً من أفغانستان ،  
٤- تدعو أيضاً جميع الأطراف المعنية الى العمل على ايجاد حل سياسي على وجه الاستعجال ، وايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعاً الى ديارهم بأمان وكرامة .



( ٢ )

- ٥- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من معاناة اللاجئين الأفغان ، وذلك بالتنسيق مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .
- ٦- تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام في التماس حل للمشكلة ، وتأمل في أن يواصل تقديم المساعدة ، بما في ذلك تعيين ممثل خاص ، بغية العمل على ايجاد حل سياسى وفقا لأحكام هذا القرار ، واستكشاف امكانية الحصول على ضمانات مناسبة بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الاستقلال السياسى لجميع الدول المجاورة وضد سيادتها وسلامتها الإقليمية وأمنها ، على أساس من الضمانات المتبادلة وعدم تدخل أى منها بتاتا في الشؤون الداخلية للأخرى والمراعاة الكاملة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .
- ٧- ترحب من الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ، في حينه ، بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم الى الدول الأعضاء تقريرا عن الحالة في أقرب فرصة مناسبة .
- ٨- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين البند المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " .





